

تصور مقترح لتربية الفئات المهمشة في ضوء بعض الاتجاهات الحديثة

إعداد

د/ عزه أحمد صادق علي

أستاذ أصول التربية والتخطيط التربوي المساعد

كلية التربية بقنا - جامعة جنوب الوادي

azasadek201941@yahoo.com

azza.ali@edu.svu.edu.eg

تصور مقترح لتربية الفئات المهمشة في ضوء بعض الاتجاهات الحديثة

إعداد

د/ عزة أحمد صادق علي

أستاذ أصول التربية والتخطيط التربوي المساعد

كلية التربية بقنا - جامعة جنوب الوادي

azasadek201941@yahoo.com

azza.ali@edu.svu.edu.eg

المستخلص:

استهدف البحث إلقاء الضوء على مفهوم الفئات المهمشة، مظاهر التهميش وأنواعه، التهميش التعليمي ومخاطره، أهمية تربية الفئات المهمشة؛ وذلك في المحور الأول من البحث، كذلك استهدف البحث عرض لبعض الاتجاهات الحديثة في مجال تربية الفئات المهمشة ممثلة في: التعليم الشامل، توظيف المستحدثات التكنولوجية في تربية الفئات المهمشة، استخدام الخريطة التعليمية كأحد أساليب التخطيط التربوي في توفير الفرص التعليمية لبعض الفئات المهمشة، مشاركة المجتمع المدني في تربية الفئات المهمشة، اعتماد برامج ومؤسسات تعليم بعض الفئات المهمشة، فتح أبواب التعليم العالي لبعض الفئات المهمشة من ذوي الإعاقة؛ وذلك في المحور الثاني من البحث، توصل البحث إلى عدة نتائج من أهمها: يعد التعليم الشامل أحد الاتجاهات الحديثة في مجال تربية الفئات المهمشة الذي يتطلب تهيئة البيئة المدرسية الداعمة له، توجد كثير من المؤسسات التعليمية في المناطق الفقيرة، والعشوائية تفنقد إلى البنية الأساسية، والتجهيزات الخاصة بالتعامل مع المستحدثات التكنولوجية وتوظيفها، كذلك قلة الوعي بأهمية تلك المستحدثات في مجال تربية الفئات المهمشة، تعد الخريطة التعليمية أحد أساليب التخطيط التربوي التي لها أهمية بالغة في وضع رؤية مستقبلية للفرص التعليمية وإتاحتها للفئات المهمشة، يشير واقع المجتمع المصري لعدم كفاية الجهد الحكومي في مكافحة الفقر وصور التهميش المختلفة التي يعاني منها، تزايد الاهتمام في العقدين الأخيرين من القرن العشرين بجودة مؤسسات التعليم بصفة عامة ومؤسسات تعليم الفئات المهمشة خاصة؛ وذلك لإحداث نقلة نوعية في منظومات العمل في هذه النوعية من المؤسسات بما يضمن جودة أدائها وتحقيق نواتج التعليم المستهدفة لهذه الفئات، تعد الفئات المهمشة من ذوي الإعاقة شركاء في التنمية، ولهم الحق مثل أقرانهم العاديين في التعليم بصفة عامة والتعليم الجامعي خاصة، كما قدم البحث في محوره الثالث والأخير تصوراً مقترحاً لتربية الفئات المهمشة بمصر في ضوء بعض الاتجاهات الحديثة.

الكلمات المفتاحية: الفئات المهمشة، الاتجاهات الحديثة.

A proposed Concept For The Education of Marginalized Groups In The Light of Some Recent Trends

Dr. Azza Ahmed Sadek Ali

Assistant Professor of Education and Educational Planning
Faculty of Education in Qena - South Valley University
azasadek201941@yahoo.com
azza.ali@edu.svu.edu.eg

Abstract:

The research aimed to shed light on the concept of marginalized groups, the manifestations and types of marginalization, educational marginalization and its risks, the importance of education for marginalized groups, in the first axis of the research, The research also targeted a presentation of some recent trends in the field of education for marginalized groups represented in: inclusive education, employing technological innovations in the education of marginalized groups, using the educational map as one of the methods of educational planning in providing educational opportunities for some marginalized groups, the participation of civil society in the education of marginalized groups, adoption Programs and institutions for the education of some marginalized groups, opening the doors of higher education to some marginalized groups with disabilities, in the second axis of the research, The research reached several results, the most important of which are: comprehensive education is one of the recent trends in the field of education for marginalized groups, which requires creating a supportive school environment for it. Also, the lack of awareness of the importance of these innovations in the field of education for marginalized groups. The educational map is one of the educational planning methods that are of great importance in setting a future vision for educational opportunities and making them available to marginalized groups, The reality of the Egyptian society indicates the insufficiency of the governmental effort to combat poverty and the various forms of marginalization that it suffers from, the increasing interest in the last two decades of the twentieth century in the quality of educational institutions in general and the education institutions of marginalized groups in particular; It guarantees the quality of its performance and the achievement of targeted educational outcomes for these groups. The marginalized groups with disabilities are development partners, and they have the right, like their regular peers,

to education in general and university education in particular, In addition, a proposed concept for the education of marginalized groups in Egypt has been presented in the light of some recent trends.

Keywords: Marginalized groups, recent trends.

مقدمة

نتيجة لزيادة الوعي بأهمية توفير الرعاية والتعليم للجميع فقد شهد القرن العشرين محاولات عديدة لتربية وتعليم الفئات المهمشة- خاصة من ذوي الإعاقة- من قبل الحكومات المتعاقبة والمنظمات الدولية والمحلية والجمعيات الخيرية، كما تم التأكيد من قبل المسؤولين بوزارات التربية والتعليم، والشئون الاجتماعية، والثقافة، والشباب والرياضة، والباحثين في مجال العلوم الإنسانية على أهمية تربية وتعليم الفئات المهمشة في نطاق السياق التعليمي والتقني والاجتماعي الذي تشهده الألفية الثالثة.

فقد اهتمت مصر بهذه الفئات تشريعياً، حيث أصدرت عدداً من القرارات الخاصة بهم للأخذ بأيديهم ومساعدتهم كان آخرها القرار الوزاري رقم (٢٥٢) بتاريخ ٢٠١٧/٨/٥م بشأن قبول بعض الفئات المهمشة من ذوي الإعاقة البسيطة بمدارس التعليم العام، والذي تضمن (١٩) مادة، وبدأ العمل به من العام ٢٠١٧/٢/٢٠١٨م (جمهورية مصر العربية: وزارة التربية والتعليم: ٢٠١٧م).

واستكمالاً لذلك ونظراً للمهام الصعبة والجسيمة التي ينبغي أن يقوم بها المعلم في تربية وتعليم تلك الفئات فقد نال إعداده وتدريبه اهتماماً كبيراً، وتمثل ذلك في فتح برامج التربية الخاصة وتعليم الكبار على مستوى التعليم الجامعي؛ مما يمثل خطوة هائلة في إعداد المعلم المتخصص الذي يرغب في العمل مع تلك الفئات عن حب ومن منظور إنساني.

واستكمالاً لاهتمام القيادة العليا في مصر بهذه الفئات من ذوي الاحتياجات الخاصة اعتبر عام ٢٠١٨م عامًا لهم.

وفي مجال تربية الفئات المهمشة عقدت عديد من الندوات والمؤتمرات، التي أوضحت جميعها أن هناك تفاوتاً في عوامل كثيرة، وشدة تباين بين الناس التي تتلقى الخدمات التعليمية داخل كل قطاع أو داخل كل فئة؛ كالفجوة التي بين الذكور والإناث،

بين المعاقين والعاديين، وبين العاديين وذوي الاحتياجات الخاصة، وبين الأغنياء والفقراء، وبين الأطفال أصحاب الظروف العادية والأطفال ذوي الظروف القاسية؛ كأطفال الشوارع، والأطفال العاملين، وغيرها من الفئات التي تحتاج إلى أن تصل الخدمة التعليمية إليها في مواطنها الأصلية، والبحث عن صيغ تعليمية جديدة وغير تقليدية لتوصيل الخدمة التعليمية لهذه الفئات أينما كانت ومهما كانت قدراتها.

كان آخر هذه المؤتمرات: المؤتمر العلمي الثامن (الدولي الرابع) لكلية التربية، جامعة المنوفية بعنوان: "تربية الفئات المهمشة في المجتمعات العربية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة- الفرص والتحديات" والذي جاء انطلاقاً لما تشهده المنطقة العربية من مظاهر تشير إلى وجود خلل في تطبيق مبدأ العدالة والحق في التعليم وتكافؤ الفرص التعليمية وإتاحته للجميع بصور وأشكال تراعي الظروف المختلفة لأفراده، بالإضافة إلى صور الحرمان وعدم التكافؤ التي تصل إلى حد وصف البعض لها بالتهميش والإقصاء وأحياناً تصل إلى الاستبعاد لبعض الفئات بالمجتمع (جمال علي خليل الدهشان، ٢٠١٨م).

هذ بالإضافة إلى أن معظم البلدان العربية تواجه تحديات لا تحقق تكافؤ الفرص للجميع في الحصول على التعليم، وغالباً ما تغيب الفئات المهمشة عن دوائر اهتمام السياسات التعليمية الوطنية، مما يحرم كثير من الناس من حقهم في التعليم (صباحي شعبان شرف: ٢٠١٨م).

لذا يجيء هذا البحث ليلقي الضوء على أهمية تربية الفئات المهمشة، وتوعية أفراد المجتمع بالدور الذي يمكن أن تقوم به هذه الفئات في الاعتماد على أنفسهم، والمساهمة في بناء المجتمع وتقدمه؛ مما يتطلب تقبلهم وحسن التعامل معهم، وتشجيعهم على الاندماج مع بقية أفراد المجتمع.

مشكلة البحث

على الرغم من الجهود المبذولة في مجال تربية الفئات المهمشة إلا أنها لا تتناسب مع أعداد الفئات المهمشة، ومتطلبات توفير فرص التربية والتعليم المناسبة

لظروف وإمكانيات هذه الفئات المهمة من نسيج المجتمع المصري بحضارته العريقة الممتدة لآلاف السنين.

ففي مجال تربية الفئات المهمشة من الأميين أشارت الإحصاءات إلى أن نسبة القرائية في الدول العربية مجتمعة، قد زادت بمقدار (١١%) في الثمانينيات من (٤٠,٨%) إلى (٥١,٣%)، وبمقدار (١٠%) فقط في التسعينيات إلى (٦١,٥%) مما يعني أن العقد الأخير لم يكن مختلفاً عن العقد الذي سبقه، وأن إعلان جومتیان لم يؤدي إلى تغييرات جدية في إنجاز الدول العربية في موضوع الأمية، وأن الهدف المقرر لنهاية العقد (تخفيض نسبة الأمية بمقدار (٥٠%) عام ٢٠٠٠م مما كانت عليه عام ١٩٩٠م لم يتحقق، وإذا استمر الأمر على هذا التكرار أي بتقدم (١%) سنويًا فإن الدول العربية مجتمعة سوف تحتاج إلى (٣٩) سنة للقضاء على الأمية (اليونسكو: ٢٠٠٠م، ٦٥).

هذا من ناحية الإحصاء الرقمي، أما من حيث النوعية، يلاحظ أن برامج محو الأمية لا تزال تقليدية في طبيعتها مما يؤدي إلى عزوف المستهدفين عن المشاركة فيها؛ فالمناهج في الغالب هي مناهج التعليم الابتدائي، والمعلمون هم معلمو التعليم الابتدائي أو العاطلون عن العمل والحاصلون على الثانوية العامة، وطرائق التدريس هي الطرائق المستخدمة في التعليم التقليدي، ومن ثم هناك حاجة ماسة إلى إعادة نظر جذرية في استراتيجية العمل الميداني في مجال محو الأمية وتحسين الكفاية الداخلية لهذا النظام (عبد العزيز عبد الله السنبل: ٢٠٠٢م، ١٣٩ - ١٤٠).

وفي مجال الاهتمام بتربية الفئات المهمشة من الموهوبين في مرحلة رياض الأطفال بوجه خاص، ما يزال اهتماماً ضعيفاً كما ونوعاً، ولا تتوفر رعاية خاصة للموهوبين في رياض الأطفال إلا في بلدان عربية قليلة. وهذه الرعاية حيث تتوفر، ما تزال في بدايتها، ولا تستند إلى الدراسات العلمية والتجارب الحديثة في هذا المجال إلا في قليل من هذه البلدان (المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم: ٢٠٠٠م، ٥٢).

ولا يختلف هذا الواقع في المراحل المختلفة من التعليم؛ فالمساحة المخصصة لتربية الفئات المهمشة من الموهوبين والمبدعين ما زالت محدودة للغاية حتى في

الجامعات العربية التي اكتفى بعض من فيها بإنشاء أندية بسيطة في تركيباتها تحت مسمى أندية الإبداع والابتكار (عبد العزيز عبد الله السنبل: ٢٠٠٢م، ١٤٠).

وفي مجال تربية الفئات المهمشة من الأطفال المعوقين: تشير الإحصاءات إلى أن ما يقارب من تسعة ملايين من الأولاد والشباب العرب ما زالوا محرومين من التعليم الأساسي الضروري لتطوير قدراتهم؛ وذلك بسبب الإعاقة أو الفقر أو البعد الجغرافي، أو المعاناة السياسية والاقتصادية، وأن معظم الخدمات التربوية القائمة في عديد من الدول العربية تقوم بها مؤسسات متخصصة تعمل خارج التيار التعليمي العام. وتبلغ نسبة المستفيدين من هذه الخدمات (٥%) من مجموع الفئات المهمشة المعنية، وفي أغلب الأحيان لا تزيد عن (١%) (اليونسكو: ٢٠٠٠م، ٢٥).

كما أشارت منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (UNESCO) في التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع لعام ٢٠٠٠ - ٢٠١٥م "الإنجاز والتحديات" أنه رغم التقدم الكبير الذي حققته دول المنطقة نحو تعميم التعليم الابتدائي، لن تتمكن أية دولة عربية- ما عدا تونس- من تحقيق هدف التعليم للجميع المتمثل بضمان إكمال جميع الأطفال للتعليم الابتدائي ممن لديهم النفاذ إلى هذا التعليم؛ ففي العام ٢٠١٢م كانت لا تزال المنطقة تعد (٤,٥) مليون طفل في سن المدرسة الابتدائية خارج المدرسة، وكان لا يزال توفير التعليم الجيد بحاجة إلى اهتمام خاص، ولاشك في أن الاختلالات التي يشهدها عديد من أنظمة التعليم قد أدى إلى تعزيز الفوارق، لذلك لا بد من تدارك هذا الأمر في الوقت الذي يقوم فيه العالم بوضع أجندة جديدة للتعليم، حتى يتمكن الأطفال والشباب والكبار على حد سواء من الاستفادة من الفرص التي يوفرها التعليم بغض النظر عن الظروف التي ولدوا أو عاشوا عليها (منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (UNESCO): ٢٠٠٠-٢٠١٥م).

وعلى ضوء هذا الواقع توجد عديد من المنطلقات التي تتطلب التعرف على واقع الفرص التعليمية المتاحة للفئات المهمشة في مصر، من هذه المنطلقات:

- ١- الفئات المهمشة تتواجد في المجتمعات الإنسانية بشكل عام- أيًا كان درجة تقدمها- مما يتطلب ضرورة توفير فرص تعليمية مناسبة لهم لأنهم جزء لا يتجزأ من نسيج المجتمع.
 - ٢- وجود فجوة اقتصادية واجتماعية وتعليمية بين أبناء المجتمع المصري، مما يمثل ظاهرة خطيرة تهدد أمن المجتمع واستقراره، كما يمثل هدرًا ماديًا وبشريًا يصعب تعويضه مستقبلاً.
 - ٣- تحقيق العدالة التربوية والمساواة الشاملة في فرص التعليم بين أبناء المجتمع الواحد ك مطلب أساسي لتحقيق التنمية الشاملة وتعويض الفئات المحرومة والمهمشة.
 - ٤- وجود رغبة حقيقية لدى كثيرين على المستويين المحلي والعالمي لدمج الفئات المهمشة للعيش معًا في مجتمع واحد متجانس من أجل تحقيق التكامل الاقتصادي والاجتماعي.
 - ٥- إجراء مزيد من البحوث والدراسات عن الاتجاهات والمداخل الحديثة في مجال تربية الفئات المهمشة، ومحاولة تطبيقها والاستفادة منها في تربية هذه الفئات، حتى يتم تغيير وضعهم الاجتماعي والاقتصادي والارتقاء بهم لمستويات حياتية أفضل.
- لذا تحددت مشكلة البحث الحالي في التساؤلات الآتية:

تساؤلات البحث:

- ١- ما الإطار المفاهيمي لتربية الفئات المهمشة؟
- ٢- ما الاتجاهات الحديثة في مجال تربية الفئات المهمشة؟
- ٣- ما التصور المقترح لتربية الفئات المهمشة بمصر في ضوء بعض الاتجاهات الحديثة؟

أهداف البحث:

هدف البحث الحالي إلى:

- ١- التعرف على الإطار المفاهيمي لتربية الفئات المهمشة.
- ٢- إلقاء الضوء على بعض الاتجاهات الحديثة في مجال تربية الفئات المهمشة.

٣- تقديم تصور مقترح لتربية الفئات المهمشة بمصر في ضوء بعض الاتجاهات الحديثة.

أهمية البحث:

نبتت أهمية البحث الحالي من الاعتبارات الآتية:

١ - يعد الاهتمام بتربية الإنسان وإعداده أحد المؤشرات المهمة لقياس تقدم الأمم والشعوب، لأنها المدخل الرئيس والمقوم الأساس لبناء الدولة العصرية الحديثة، ولعل ذلك كان الدافع الرئيس وراء الاهتمام المتزايد في السنوات الأخيرة ببناء الإنسان، وجعله هدفاً أسمى يتم السعي لتحقيقه بكافة الوسائل.

٢- التنمية الشاملة لأي مجتمع من المجتمعات تتحقق بمشاركة جميع أبنائه، بغض النظر عن أية فوارق، أو اختلافات، أو إمكانيات، تجعل البعض يحظى بالامتيازات والحقوق، وتحرم الفئات المهمشة من تلك الامتيازات والحقوق خاصة في مجال التعليم.

٣- التعليم ضرورة من ضرورات الحياة للإنسان في أي مجتمع من المجتمعات، وحق من الحقوق الأساسية التي نصت عليها المواثيق الدولية؛ كالإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وكذلك نصت عليها اتفاقيات معظم الدساتير باعتباره حق أصيل، والتزام من الحكومات تجاه مواطنيها.

٤- جذب نظر المسؤولين عن التعليم لأهمية تبني بعض الاتجاهات الحديثة في مجال تربية الفئات المهمشة، التي من خلالها يمكن توفير فرص تعليمية ملائمة وذات جودة لهذه الفئات، والبحث عن صيغ التعليم المختلفة التي يمكن بواسطتها توصيل الخدمة التعليمية لهذه الفئات أينما وجدت، وكذلك حث منظمات المجتمع المدني على ضرورة المشاركة بفاعلية في تربية هذه الفئات.

منهج البحث:

لتحقيق أهداف البحث الحالي تم استخدام المنهج الوصفي، باعتباره أكثر ملائمة؛ بما يتيح من جمع للبيانات والمعلومات وتحليلها؛ للتعرف على الاطار المفاهيمي لتربية الفئات المهمشة، والاتجاهات الحديثة في مجال تربية الفئات المهمشة،

ومن ثم تقديم تصور مقترح لتربية الفئات المهمشة بمصر في ضوء بعض الاتجاهات الحديثة.

حدود البحث:

اقتصر البحث على دراسة الإطار المفاهيمي لتربية الفئات المهمشة من حيث: مفهوم الفئات المهمشة، مظاهر التهميش وأنواعه، التهميش التعليمي ومخاطره، أهمية تربية الفئات المهمشة.

واقصر البحث في تناوله لبعض الاتجاهات الحديثة في مجال تربية الفئات المهمشة على كل من: التعليم الشامل، توظيف المستحدثات التكنولوجية في تربية الفئات المهمشة، استخدام الخريطة التعليمية كأحد أساليب التخطيط التربوي في توفير الفرص التعليمية لبعض الفئات المهمشة، مشاركة المجتمع المدني في تربية الفئات المهمشة، اعتماد برامج ومؤسسات تعليم بعض الفئات المهمشة، فتح أبواب التعليم العالي لبعض الفئات المهمشة من ذوي الإعاقة.

مصطلحات البحث:

فيما يأتي تعريف بمصطلحات البحث إجرائياً:

١- الفئات المهمشة: The Marginalized Groups

تعرف الفئات المهمشة إجرائياً في هذا البحث بأنها: تلك الفئات المستضعفة والأكثر احتياجاً والأولى بالتربية من الأطفال والشباب والمسنين والنساء، الذين يتم استبعادهم وحرمانهم من أي حق من حقوقهم خاصة الحقوق التعليمية، سواء أكان هذا الحرمان كلي من هذه الخدمات، أو أنها موجودة ولكنها قليلة وغير كافية، ولا تقدم بالشكل الذي يتلاءم واحتياجات هذه الفئات.

٢- الاتجاهات الحديثة: The Recent Trends

تعرف الاتجاهات الحديثة إجرائياً في هذا البحث بأنها: المداخل والأساليب التي بدأت كثير من الدول تطبيقها سواء على المستوى العالمي أو الإقليمي؛ وذلك في محاولة جادة لتوفير فرص تعليمية ذات جودة للفئات المهمشة من أبناء المجتمع.

خطة البحث:

حتى يحقق البحث أهدافه وللاجابة عن تساؤلاته فإن البحث سار وفق الخطوات الآتية:

١- للإجابة عن التساؤل الأول: تم تخصيص المحور الأول بعنوان: الإطار المفاهيمي لتربية الفئات المهمشة من حيث: مفهوم الفئات المهمشة، مظاهر التهميش وأنواعه، التهميش التعليمي ومخاطره، أهمية تربية الفئات المهمشة.

٢- للإجابة عن التساؤل الثاني: تم تخصيص المحور الثاني بعنوان: الاتجاهات الحديثة في مجال تربية الفئات المهمشة محددة في: التعليم الشامل، توظيف المستحدثات التكنولوجية في تربية الفئات المهمشة، استخدام الخريطة التعليمية كأحد أساليب التخطيط التربوي في توفير الفرص التعليمية لبعض الفئات المهمشة، مشاركة المجتمع المدني في تربية الفئات المهمشة، اعتماد برامج ومؤسسات تعليم بعض الفئات المهمشة، فتح أبواب التعليم العالي لبعض الفئات المهمشة من ذوي الإعاقة.

٣- للإجابة عن التساؤل الثالث: تم تقديم نتائج البحث، تصور مقترح لتربية الفئات المهمشة بمصر في ضوء بعض الاتجاهات الحديثة، كما تم تقديم مجموعة من البحوث المقترحة؛ وذلك في المحور الثالث والأخير من البحث.

الإطار النظري للبحث

تمهيد:

في ضوء تعدد الفئات المهمشة، وقلة تفعيل برامج الرعاية المقدمة لبعض هذه الفئات وعدم ملائمتها مع الأعداد الكبيرة منها، أو توقف بعضها لقلة التمويل وسوء الإدارة، وغيرها من العوامل يتضح أن الإحاطة بكل جوانب هذه القضية تتصدره مشكلات متعددة تتعلق بنمط المعلومات المتاحة ونوعيتها ومعايير قياس التهميش ومؤشراته، كما يتضح صعوبة حصر وتناول جميع أنواع التهميش، التي يصعب الفصل بينها إلا أنه لا بد من إزالة جميع المعوقات التي تحول دون حصول الأفراد على حقوقهم وفرصهم الكاملة في شتى مجالات الحياة وخاصة التعليم الذي هو أساس التماسك الاجتماعي بين أفراد المجتمع الواحد ومن ثم تحقيق العدالة الاجتماعية والرفاهية لجميع أفرادها بما ينعكس بالإيجاب على أمن المجتمع واستقراره.

لذا يعد التهميش التعليمي من أخطر أنواع التهميش لأنه يؤدي إلى أنواع التهميش الأخرى، الأمر الذي يستلزم ضرورة تبني صيغ وأنماط تعليمية جديدة يمكن من خلالها توفير فرص التعليم المختلفة لهذه الفئات، وتحسين الفرص التعليمية المقدمة لبعض الفئات الأخرى، وكذلك البحث عن مزيد من الاتجاهات الحديثة في مجال تربية الفئات المهمشة ورعايتها.

ويتبلور الإطار النظري للبحث الحالي في المحاور الآتية:

المحور الأول: الإطار المفاهيمي لتربية الفئات المهمشة

كثرت الدراسات التي تناولت مفهوم الفئات المهمشة بصورة يصعب معه حصرها، كما كثرت المؤتمرات التي تناولت هذه الفئات- خاصة في مجال التربية الخاصة، والصحة النفسية، وعلم النفس، والمناهج وطرق التدريس، وأصول التربية، وعلم الاجتماع، والقانون، والسياسة، وغيرها- وقبل تفصيل الحديث عن أهمية تربية الفئات المهمشة، يتعرض البحث الحالي لمفهوم الفئات المهمشة، مظاهر التهميش وأنواعه، التهميش التعليمي ومخاطره، وذلك على النحو الآتي:

أولاً: مفهوم الفئات المهمشة

يعد مفهوم الفئات المهمشة من أكثر المفاهيم صعوبة وتعقيداً في مجال العلوم الإنسانية بصفة عامة والتربوية خاصة؛ لأنه يتضمن فئات عديدة يصعب حصرها والاتفاق عليها.

وبالرجوع إلى المعنى اللغوي لكلمة "الفئة" يتضح أنها تعني الطائفة أو الفرقة وجمعها "فئات" (المعجم الوجيز: ١٩٩٠م، ٤٦٠)، (مختار الصحاح: ١٩٩٤م، ٥١٦).

أما عن الأصل اللغوي لكلمة "همش"، فيقال همش الرجل همشاً أي كثر الكلام في غير صواب، وهمش الشيء همشاً أي جمعه، وهمش الكتاب أي علق على هامشه ما يعن له، والهامش أي حاشية الكتاب، وفلان يعيش على الهامش أي لا يشارك في الأمور العامة (المعجم الوجيز: ١٩٩٠م، ٦٥٢).

وبالنظر إلى المفهومين السابقين يتضح أن كلمة التهميش تطلق على الفئات التي تعاني من الاستبعاد الاجتماعي والحرمان الاقتصادي والنفسي والسياسي، مما يولد لديهم الشعور بالعجز وكراهية الآخرين.

وفي التسعينيات لمع مفهوم الاستبعاد الاجتماعي، إذ شاع استخدامه في القارة الأوروبية وخارجها مركزاً على الفئات الأقل دخلاً والأكثر فقراً، ومن ثم ارتبط بمفاهيم كثيرة يصعب حصرها ومنها: الإهمال، الإقصاء، الاستبعاد، التمييز لصالح فرد أو جماعة أو فئة (هانم خالد محمد محمد سالم: ٢٠١٨م، ١٠٦).

كما يقصد بالتهميش وضع العوائق التي تمنع الأفراد أو الجماعات أو فئات معينة من الحصول على الفرص والموارد والحقوق المتاحة طبقاً لظروفهم وإمكانياتهم وقدراتهم متساويين في ذلك مع بقية الأفراد مما يجنبهم الحرمان والفقر واليأس ويحقق لهم العدالة الاجتماعية.

كما يعرف التهميش بأنه: مجموعة من المعتقدات والآراء والإجراءات التي يتم من خلالها تقسيم المجتمع الإنساني إلى فئات وطوائف وتوجيهه لصالح تلك الفئات على أساس تفاضلي وتمييزي ومن ثم يتضمن مفهوم الفئات المهمشة أفراداً من مستويات اقتصادية واجتماعية وثقافية متنوعة وبيئات وأعراف ولغات وأجناس مختلفة، ومستوى قدرات واحتياجات متباينة؛ كذوي الإعاقة والموهوبين وأطفال الشوارع وأطفال بلا مأوى والأطفال العاملين والمشردين واللاجئين والأيتام والفقراء والمحتاجين والمتسربين من المدرسة والأميين والمسنين والنساء، مما يؤدي إلى قلة استفادة المجتمع من جميع أفراد وحرمانه من إمكانياتهم وتوسيع الفجوة بينهم وعدم المساواة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وعدم الحصول على فرص التعليم والترقي الاجتماعي (هانم خالد محمد محمد سالم: ٢٠١٨م، ١٠٦).

والحق أن وجود هذه الفئات ضمن النسيج الاجتماعي لا يعني أن الفرد منهم عاجز عجزاً كاملاً عن القيام بدوره، بل توجد لديه قدرات خاصة يمكن استثمارها إذا ما قدمت له فرص التربية التي تصل بهم إلى أقصى درجات الإنجاز، شأنهم شأن بقية أفراد المجتمع الأسوياء.

ويكمن التحدي الحقيقي للتربية عامة في أن تمكن الجميع - بلا استثناء- من استثمار جميع إمكانياتهم، وطاقاتهم إلى أقصى حد، وهو ما يعني بالنسبة لكل فرد شحذ قدراته الذاتية، والاستمتاع بحقوقه، والمشاركة في تنمية مجتمعه، فيكون الجميع في بؤرة الاهتمام (أميرة عبد السلام: ٢٠١٨م، ١١٧).

ويقصد بالتهميش بصفة عامة الإجراءات العلنية أو التوجهات البشرية التي تقوم بإزالة وظيفة أو استبعاد فئة معينة من أنظمة الحماية والتكامل، مما يحد من الفرص المتاحة لها، حيث يمتد التهميش ليشمل الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والصحية لهذه الجماعة (سعودي محمد حسن: ٢٠١٢م، ٥٤٧).

وتعرف الفئات المهمشة من الأطفال على أنها: فئة الأطفال الذين يتم تركهم أو حرمانهم لسنوات كافية من التعليم الجيد بسبب الفقر أو الإعاقة أو المستوى الاقتصادي أو الاجتماعي أو مكان الإقامة، كسكان الصحراء والمناطق النائية، وبالتالي يواجهون فرصاً أقل من المستوى للحصول على وظائف آمنة، ومستوى لائق من الحياة، والظروف الصحية الكافية، والمشاركة السياسية النشطة (رانيا وصفي عثمان: ٢٠١٨م، ٣٣٤-٣٧٢).

وتعرف الفئات المهمشة من الفتيات بأنها: الفتيات اللاتي تعانين من أي مظهر من مظاهر الإهمال والحرمان من التعليم بدرجة تفقدها حقوقها كمواطنة متساوية مع باقي أفراد المجتمع وتجعلها مستبعدة ومنعزلة، سواء أكان هذا الحرمان من التعليم بسبب ظروف اقتصادية أو مكانية (جمال علي خليل الدهشان، أماني محمد شريف عبد السلام: ٢٠١٨م، ١١).

كما تعرف الفئات المهمشة على أنها: فئة أو جماعة من الأفراد يتم استبعادهم أو إقصائهم أو حرمانهم من أية حقوق أو فرص أو موارد أو خدمات، أو أنشطة اجتماعية أو اقتصادية، أو سياسية أو ثقافية متاحة للآخرين في المجتمع بشكل متعمد أو غير متعمد مما يؤدي إلى استئثار وسيطرة وتحكم فئة أو جماعة أو فرد على الآخرين، ومن ثم يفقد المجتمع إلى المساواة والعدالة بين أفرادهِ وبينتقص من حقوقهم،

ويهدد إنسانيتهم وكرامتهم، مما يولد لديهم الشعور بالعجز والحرمان والعدالة (هانم خالد محمد محمد سالم: ٢٠١٨م، ١٠٦).

كما أن الأطفال الموهوبين يمثلون شريحة على درجة كبيرة من الأهمية، وأنهم من الفئات المهمشة على الرغم من أنهم نوعية مميزة من الأطفال، حيث يتمتعون باستعدادات وقدرات عقلية وإبداعية عالية.

وربما ينظر لهذه الفئات على أنها من الفئات المهمشة لأنهم لا يوجه إليهم اهتمام كاف من المؤسسات التعليمية والمجتمعية، على الرغم من كونهم ركيزة أساسية للتنمية، والتقدم، ووسيلة فعالة لتحديث المجتمع، وتطويره، ومنطلقاً لمواجهة تحديات المستقبل وطموحاته، وقاطرة التقدم والتطور في المجتمع (أحمد الطيب محمد، آخرون: ٢٠٠٤م، ٩٤).

كذلك فئة الأطفال المهمشة من سكان المناطق العشوائية التي نشأت بشكل غير رسمي أو قانوني، وعلى أرض غير مخصصة للبناء، وبجهود ذاتية، دون تدخل من الحكومة، مما ترتب عليه ضعف الخدمات الأساسية وأهمها التعليم (عاطف بدر أبو زينة: ٢٠٠٤م، ١٩٢).

وتتصف هذه المناطق بمجموعة من الخصائص السلبية: كالأزدحام والتكدس والتلوث البيئي، ونقص الخدمات الأساسية، كما يعد الطفل في تلك المناطق من أشد المتأثرين بسماتها وخصائصها حيث يحتاج الطفل في مراحل حياته الأولى إلى مجموعة من الخدمات تشبع احتياجاته الجسمية والنفسية والاجتماعية، وبالطبع فإن هذه الخدمات لا تتوفر بالشكل المناسب في تلك المناطق (محمود محمد عودة: ٢٠٠٣م)؛ ومن ثم حرمان طفل المناطق العشوائية من الخدمات بصفة عامة والخدمات التعليمية خاصة.

كما تعد الأمية، وانخفاض المستوى الثقافي، والوعي المشوه أو الزائف من أهم الصفات العامة لسكان المناطق العشوائية، كذلك التهميش والاستبعاد والإقصاء الاجتماعي، الأمر الذي جعلهم محرومين من الخيارات المتاحة للآخرين، وتضيق

أمامهم فرص الحياة الصحيحة وفرص تحقيق الذات (سلامة صابر محمد العطار، سعيد محمود مرسي: ٢٠١٨م، ١٥١).

في ضوء ما سبق يمكن إطلاق مفهوم الفئات المهمشة على الفئات المستضعفة والأكثر احتياجاً والأولى بالتربية من الأطفال والشباب والمسنين والنساء، الذين يتم استبعادهم وحرمانهم من أي حق من حقوقهم خاصة الحقوق التعليمية، سواء أكان هذا الحرمان كلي من هذه الخدمات، أو أنها موجودة ولكنها قليلة وغير كافية، ولا تقدم بالشكل الذي يتلاءم واحتياجات هذه الفئات.

ثانياً: مظاهر التهميش وأنواعه

تتعدد مظاهر التهميش والإقصاء الاجتماعي في العالم العربي بين غياب الصفة القانونية، والتمييز بسبب الجنس أو الهوية، والوضع الاجتماعي الهش، وعدم توافر سياسة شاملة تعني بذوي الإعاقات، وضعف الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والمدنية والسياسية، وعدم توافر المأوى الآمن والخدمات الصحية الشاملة، وانتشار الأمية، والتشرد، وعدم توافر الحماية للعمال المهاجرين واللاجئين (محسن معوض: ٢٠١٢م، ٢١).

ومن ثم تتعدد الفئات المهمشة، كما أن الإحاطة بجميع جوانبها تنصدهر مشكلات متعددة، تتعلق بنمط المعلومات المتاحة ونوعيتها ومعايير قياس التهميش ومؤشراته.

فالأدبيات الدولية والعربية تكاد تجمع على صعوبتها بصفة عامة وفي المنطقة العربية خاصة، لاسيما أن الفئات الاجتماعية ضحايا الإقصاء والتهميش غير مصنفة إدارياً، ولا تبرز في الإحصاءات الرسمية، وهي مشكلة تنصدر عديد من البحوث والدراسات المتخصصة.

كما أنه يوجد إجماع حول مجموعة من المؤشرات المرتبطة بقياس ظروف الحياة، لاسيما تلك المتعلقة بالسكان والعمل والتربية والصحة والسلع الاستهلاكية، والحصول على الخدمات، والعدالة، والدخل، وأوقات الفراغ، والاندماج الاجتماعي، غير أن تباين الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية بين بلد وآخر يجعل هذه

المؤشرات غير متجانسة بين الدول العربية، مما يزيد من صعوبة اعتماد مقاربات موحدة على الصعيد الإقليمي (محسن معوض: ٢٠١٢م، ٢١).

وتعد ظاهرة التهميش ظاهرة عالمية تعاني منها الدول النامية والمتقدمة على حد سواء لذا تتعدد أنواعه وأشكاله.

فقد صنفت إحدى الدراسات الفئات المهمشة على النحو الآتي (زينب محمود شقير: ٢٠١٨م، ٥٥-٥٦):

١- ذوو المشكلات التعليمية: بطيء التعلم- المتأخرين دراسياً- ذوو صعوبات التعلم- الموهوبون والمتفوقون- الطلاب المهملون بمؤسسات التعليم.

٢- ذوو المشكلات الحسية البسيطة: ضعف السمع- ضعف البصر.

٣- ذوو مشكلات التواصل: كل من مضطربي الكلام، والنطق، واللغة، والصوت.

٤- ذوو الإعاقات الجسمية والعصبية: مرضى الشلل الدماغي، وشلل الأطفال، والصرع، والبتز، وغيرهم من المقعدين.

٥- ذوو الأمراض العضوية المزمنة: مرضى القلب المزمن، ومرضى الفشل الكلوي، ومرضى السرطان.

٦- ذوو الاضطرابات السيكوسوماتية: اضطرابات الأكل، ومرضى القولون العصبي، وقرحة المعدة العصبي.

٧- ذوو الاضطرابات الانفعالية: اضطراب الانتباه المصحوب بفرط النشاط، ذوو الاضطرابات الانفعالية والسلوكية.

٨- المشكلات الاجتماعية: ذوو السلوك العدوانى المرضي، ذوو النشاط الزائد، العنف، التخريب، سلوك التتمر، التعصب.

٩- المصابون بالأمراض النفسية بأنواعها.

١٠- أطفال الشوارع، وأطفال بلا مأوى، وعمالة الأطفال.

١١- كبار السن ممن حرّموا من التعليم.

كما صنفت إحدى الدراسات (هانم خالد محمد محمد سالم: ٢٠١٨م، ١٠٧-١٠٨)

(١٠٨) التهميش إلى عدة أنواع:

١- التهميش الاقتصادي: حيث تستحوذ فئة قليلة من المجتمع على النصيب الأكبر من الدخل القومي، ووظائف معينة، يتم توريثها في الوقت الذي يعاني فيه الغالبية العظمى من الفقر والاحتياج والبطالة، حيث يعانون من الحرمان الاقتصادي ومن ثم يزداد نسبة الذين تحت الفقر داخل المجتمع.

٢- التهميش الاجتماعي: يتمثل في الفئات التي تعاني من المشكلات الاجتماعية؛ كالتفكك الأسري وارتفاع نسب الطلاق وتأخر سن الزواج وانتشار العنف اللفظي والمادي والبلطجة وارتفاع نسبة الأمية وانخفاض المستوى الثقافي لأسر بعينها، وغيرها من الأمراض الاجتماعية التي يعاني منها المجتمع.

٣- التهميش السياسي: الذي يأتي على قمة أنواع التهميش خاصة في الدول النامية والعربية والذي يتمثل في سيطرة جماعة أو حزب على مقاليد الحكم وتوارثه لعشرات السنين ومن ثم إقصاء واستبعاد الآخرين وعدم تقبلهم، وتمكينهم من المشاركة في الحياة السياسية.

٤- التهميش التعليمي: الذي يعد من أخطر أنواع التهميش لأنه سبب ونتيجة للأنواع الأخرى، الذي يتمثل في حرمان أبناء فئات معينة وخاصة ذوي الاحتياجات الخاصة من الالتحاق بالتعليم والاستمرار فيه نتيجة لعوامل خارجة عن إمكانيات وقدرات أبناء تلك الفئات، في الوقت الذي يتمتع فيه أبناء القلة المحظوظة اقتصاديًا أو سياسيًا أو ثقافيًا بتعليم جيد متميز مرتفع الجودة ومطابقًا للمعايير الدولية في التعليم من خلال مدارس وجامعات خاصة بمصروفات لا يقدر على تحملها معظم أبناء الطبقة المتوسطة؛ مما يرسخ التهميش التعليمي، والذي يؤدي بالطبع إلى حدوث جميع أنواع التهميش الأخرى في المجتمع المصري.

مما سبق يتضح صعوبة حصر وتناول جميع أنواع التهميش، والتي يصعب الفصل بينها إلا أنه لا بد من إزالة جميع المعوقات التي تحول دون حصول الأفراد على حقوقهم وفرصهم الكاملة في شتى مجالات الحياة، خاصة التعليم الذي هو أساس التماسك الاجتماعي بين أفراد المجتمع الواحد، ومن ثم تحقيق العدالة الاجتماعية والرفاهية لجميع أفرادها بما ينعكس بالإيجاب على أمن المجتمع واستقراره.

ثالثاً: التهميش التعليمي ومخاطره

يعد التعليم حقاً من حقوق الإنسان في حد ذاته، وهو في الوقت نفسه وسيلة لا غنى عنها لإعمال حقوق الإنسان الأخرى؛ فالتعليم هو الأداة التي يمكن بها للكبار، والأطفال والمهمشين أن ينهضوا بأنفسهم من الفقر، وأن يحصلوا على وسيلة المشاركة كلياً في مجتمعاتهم.

كما يعد التعليم حقاً شرعياً لجميع الأطفال خاصة في المرحلة الإلزامية؛ حيث إنه من المفترض أن يساعد الأسرة في عملية التنشئة الاجتماعية السليمة للطفل (فاطمة علي أبو الحديد: ٢٠٠٨م، ٩٠).

كما أن للتعليم دور حيوي في تمكين المرأة، وحماية الأطفال من العمل الاستغلالي، والذي ينطوي على المخاطر، وكذا في تشجيع حقوق الإنسان والديمقراطية وحماية البيئة (محسن عوض: ٢٠١٢م، ٦٨).

ووفقاً للمادة (٩٦) من قانون الطفل رقم (١٢) لسنة ١٩٩٦م التي تنص على اعتبار الطفل معرضاً للانحراف إذا اعتاد الهروب من معاهد التدريب والتعليم، كما أن المادة رقم (٢٠٣) من اللائحة التنفيذية لنفس القانون الصادرة بالقرار رقم (٣٤٥٢) لسنة ١٩٩٧م تشير إلى اعتبار الطفل معرضاً للخطر إذا تعرض مستقبل الطفل التعليمي لخطر عدم الاستكمال (نادية حليم: ٢٠١٤م، ٥، ٧).

كما يعترف بالتعليم بوصفه واحداً من أفضل الاستثمارات المالية التي يمكن للدول أن تستثمرها؛ فالتعليم يجمع بين أن يكون سلعة استهلاكية وإنتاجية في الوقت نفسه، فهو مطلوب أولاً لأنه حاجة إنسانية، ولكنه أيضاً سلعة إنتاجية استثمارية، وهو أيضاً سلعة عامة وخاصة، وأول من يفيد منه هو صاحب الشأن، ولكنه أيضاً سلعة عامة لأنه يفيد الجميع، وهناك فارق كبير بين أن يعيش الإنسان في مجتمع متعلم أو غير متعلم، لكنه يتميز عن اقتصاد السلع بأنه يكاد يكون السلعة الوحيدة التي يمكن أن تنتقل للغير دون أن تفقد، فمن يبيع السلع يفقدها ويحصل على مقابل، لكن من ينقل المعرفة للآخرين لا تقل معرفته بل في الغالب يتعلم من ذلك الآخر (محسن عوض: ٢٠١٢م، ٢٨).

وبعد التهميش في التعليم من أبرز المشكلات التي تواجه دول العالم النامي ومنها مصر؛ حيث يؤدي الفقر المتزايد في بعض الدول خاصة في المناطق الريفية إلى منع الآباء لأبنائهم من الالتحاق بالمدارس، وإدخالهم سوق العمل مبكراً لمساعدة العائلة، كما أن الصراعات المسلحة التي تشهدها بعض الدول تعد عاملاً مهماً وبارزاً في الحيلولة دون إلحاق الأطفال بالمدارس، أو عدم تمكنهم من الحضور إلى فصولهم الدراسية بسبب انعدام الأمن، وتهدم عديد من المدارس في صراعات مسلحة (رانيا وصفي عثمان: ٢٠١٨م، ٣٣٤-٣٧٢).

فالفقر يمثل عقبة أمام تلقي التعليم لدى ٢٧% من السكان، حيث إن كثير من العائلات الفقيرة ما زالت ترى أن الذهاب إلى المدرسة عملية مكلفة مالياً، وتكون النتيجة هي بقاء الأطفال في المنازل أو ذهابهم للعمل؛ فرغم مجانية التعليم توجد مصروفات إضافية لا بد منها مثل شراء ملابس مناسبة للدراسة وأدوات مكتبية وكتب ورسوم دراسية، والمساهمة في تبرعات صيانة المدارس، وفي بعض الحالات لا توجد أماكن كافية لاستيعاب التلاميذ في المدارس الحكومية؛ مما يؤدي إلى ظاهرة التسرب، والتي تتجم عنها ظاهرة أطفال الشوارع وعمالة الأطفال (رانيا وصفي عثمان: ٢٠١٨م، ٣٣٤-٣٧٢).

كما أن ظاهرة التهميش التعليمي لا تعني فقط الحرمان بمطلق العبارة؛ فهي أيضاً تعني التخلف عن بقية أفراد المجتمع؛ ففي المناطق الريفية في بعض مناطق الصعيد والمناطق النائية يتعرض الأطفال بدرجة كبيرة إلى التهميش والحرمان من التعليم لاسيما إذا كانوا من الفقراء ومن الإناث.

ويأتي الحرمان والتهميش في مجال التعليم تعبيراً عن أوجه التفاوت كعامل إضافي في ترسيخها، وتزداد المشكلة حين تتضافر هذه الأمور مع عجز الحكومة عن توفير المدارس أو اجتذاب المعلمين من ذوي الكفاءة إلى تلك المناطق (عبدالله بيومي: ٢٠١٣م، ٢٠٢).

من ثم وعلى الرغم من أن التعليم حق عالمي لجميع الأطفال، فإن كثيرين منهم خارج المدارس، وتتعد الأسباب بين التفرقة الواضحة، وانعدام الخدمات في المدارس، والنتيجة هي حرمان كثير من هذه الفئات من حقهم في التعليم.

رابعاً: أهمية تربية الفئات المهمشة

تمثل الفئات المهمشة ثروة قومية هائلة وقوة إنتاجية عظيمة جديرة بالاهتمام، كما أن أي قصور في تربية وتعليم هذه الفئات يمثل هدراً بشرياً وإنسانياً يصعب تعويضه.

وتعد تربية الفئات المهمشة ضرورة اقتصادية حتى لا يكونوا عبئاً وعالة على المجتمع، كما أنها ضرورة اجتماعية حتى يتمكنوا من التواصل والتفاعل مع الآخرين، وإنسانية حتى يشعروا بوجودهم وأهميتهم بما يتفق مع التوجهات العالمية في مجال حقوق الإنسان، ومن ثم تأتي أهمية تربية تلك الفئات وتأهيلها للقيام بدورها في بناء المجتمع ورفقيه.

وتربية الفئات المهمشة من ذوي الحاجات الخاصة والعامّة تعد مؤشراً على سلامة المجتمع اقتصادياً، وأمنياً، واجتماعياً، وأخلاقياً؛ ومن ثم ينطلق المجتمع بيسر نحو أسباب القوة، والتقدم الحضاري (عمر مكي صغير، ميساء علي الروابدة: ٢٠١٢م، ١٧-٣٥).

هذا بالإضافة إلى أن الوصول إلى شرائح المجتمع كافة والمناطق التي غفل عنها الركب صار أمراً ضرورياً لتحقيق أهداف التعليم للجميع فعلاً وليس قولاً، ولأنها تتدرج في صميم الالتزام بالعدالة الاجتماعية وحقوق الإنسان (عبدالله بيومي: ٢٠١٣م، ٢٠٣).

مما سبق يتضح أن الاهتمام بتربية الفئات المهمشة من أهم المؤشرات التي يقاس في ضوءها تحضر الأمم وتقدمها؛ حيث يعد إهمال تلك الفئات مشكلة اقتصادية واجتماعية وإنسانية لما لها من آثار سلبية على الفرد والمجتمع، ومن ثم أصبح التحاق هذه الفئات بالنظام التعليمي وتمكينهم من النجاح والاستمرار فيه حقاً إنسانياً وقانونياً لكل فرد.

المحور الثاني: الاتجاهات الحديثة في مجال تربية الفئات المهمشة

توجد عديد من الاتجاهات الحديثة في مجال تربية الفئات المهمشة التي بدأت كثير من الدول تطبيقها سواء على المستوى العالمي أو الإقليمي؛ وذلك في محاولة جادة لتوفير فرص تعليمية ذات جودة لهذه الفئات المهمشة من أبناء المجتمع، وفيما يأتي عرض لبعض من هذه الاتجاهات:

أولاً: التعليم الشامل

تزايد الاهتمام في السنوات الأخيرة بالتعليم الشامل من حيث المفهوم والممارسات على اعتبار أن التعليم الشامل يمثل مدخل لإصلاح العملية التعليمية في الدول النامية والمتقدمة، واستراتيجية أساسية للتعامل مع مصادر الإقصاء والتهميش والاستبعاد.

وقد تطور مفهوم التعليم الشامل من مصطلح دمج الطلاب في المدارس دون تطوير أساليب تعليمية لهم إلى مفهوم المدرسة الخاصة والمدرسة العامة للفصل بين الطلاب العاديين والطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة، ثم الوصول إلى التعليم الشامل أو الجامع الذي يعنى بفهم حاجات الطلاب جميعاً وتطوير الأنظمة التعليمية لتلبية احتياجاتهم.

فإذا كان الدمج أو التعليم الدامج هو توحيد لمجرى التعليم بين الطلاب العاديين وذوي الاحتياجات الخاصة، وتعبير عن فلسفة ذات نزعة إنسانية أخلاقية لا تفرق بين إنسان عادي وآخر ذي إعاقة، وإعادة صياغة لفئات المجتمع ككل، كما أنه دعوة إلى إعادة بناء التربية العامة والتربية الخاصة ووصفها ضمن نظام جديد يوفر للطلاب المساعدة المطلوبة في نظام الصف العادي، يأتي التعليم الشامل ليكمل دور التعليم الدامج في التركيز على إحداث تغييرات في المناهج والموارد وطرق التدريس والمرافق (طارق محمد عبد الرحيم مهنا: ٢٠١٨م، ١٥).

كما أن التعليم الشامل عملية تدعم التنوع بين جميع المتعلمين، غايتها تحويل المدارس وسائر مراكز التعلم إلى أماكن تقدم خدماتها إلى الأطفال كافة، وكذلك سعيها الحثيث إلى تحقيق المساواة والعدالة الاجتماعية، وتوفير تعليم ذي جودة عالية لجميع

الأطفال بغض النظر عن خلفياتهم الثقافية وقدراتهم العقلية وظروفهم الاقتصادية والاجتماعية والصحية والنفسية التي يعيشونها (خالد عوض مؤنس، أمجد عزت جمعة: ٢٠١٣م، ٥).

ويعرف التعليم الشامل بأنه: التعليم الذي يقبل جميع الطلاب كما هم بغض النظر عن الفروق التي تنشأ نتيجة القدرات والإعاقات، ويسعى لتوفير فرص متكافئة لجميع الطلاب من خلال حصولهم على تعليم عالي الجودة (سمر أبو مرزوق، ٢٠٠٧م، ٣٢٠) (مازن العطل: ٢٠١٦م، ١١).

وقد أشارت منظمة اليونسكو إلى أن التعليم الشامل هو عملية تلبي التنوع في احتياجات جميع الطلاب من خلال زيادة المشاركة في التعليم والثقافات والمجتمعات، والحد من الإقصاء من التعليم أو داخله، وهو يتطلب تغييرات في المحتوى وأساليب العمل والاستراتيجيات، والافتتاح بأن مسؤولية النظام العام أن يعلم جميع الأطفال (منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، ٢٠٠٥م، ٨).

وهو عملية مستمرة تهدف إلى تقديم التعليم للجميع مع احترام التنوع والاحتياجات والقدرات المختلفة، والخصائص والتوقعات التعليمية للطلاب والمجتمعات المحلية، والقضاء على جميع أشكال التمييز (Donnelly, Verity: 2010, 11).

والتعليم الشامل هو احتضان الجميع مع الالتزام بتوفير التعليم لكل طالب في المجتمع، وكل مواطن في دولة ديمقراطية، ويستند على مبدأ أساسي وهو التعليم للجميع، وليس فقط للأطفال الذين يوصفون بأنهم موهوبون، أو لديهم إعاقة مما يفرض إعادة هيكلة المدارس وفقاً للفلسفة التالية (Falvey Mary a & Givner Christine 2005):

- ١- كل طفل يمكن أن يتعلم وسوف ينجح.
- ٢- التنوع ضروري، ويمكن للأطفال المعرضين للخطر التغلب على مخاطر الفشل من خلال المشاركة.
- ٣- كل طفل لديه مساهمات فريدة من نوعها.
- ٤- كل طفل له احتياجات تربوية وتعليمية.

٥- على الجميع العمل لضمان النجاح لكل طفل، مما يسهم في تحقيق نتائج تعلم فعالة.

في ضوء ما سبق يمكن استنتاج أن:

- ١- التعليم الشامل يعطي الحق لجميع الطلاب في التعليم.
- ٢- يراعي التعليم الشامل الفروق بين الطلاب المتعلمين.
- ٣- يهتم التعليم الشامل بجميع حاجات الطلاب سواء الفردية أو الاجتماعية، أو الصحية أو التعليمية.
- ٤- يعطي التعليم الشامل فرصاً متكافئة لجميع الطلاب ويوفر بيئة خاصة لاستيعاب الفروق الفردية.
- ٥- التعليم الشامل تعليم لجميع الأطفال معاً في نفس الفصول الدراسية، وذلك باستخدام المواد المناسبة للاحتياجات المختلفة.
- ٦- في المدرسة الشاملة الأطفال ذوي الإعاقة لا يدرسون في فصول منفصلة، حيث يتم تصميم بيئة تضم الطلاب العاديين مع الطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة.
- ٧- التعليم الشامل عملية مستمرة تهدف إلى تقديم التعليم للجميع مع احترام التنوع والاحتياجات المختلفة، والتوقعات التعليمية للطلاب والمجتمعات المحلية، والقضاء على جميع أشكال التمييز.

ولما كانت قضية تعليم الفئات المهمشة من أكبر المشكلات التي تواجه العالم؛ فقد أشار منتدى التعليم العالمي المنعقد في داكار عام ٢٠٠٠م إلى أن التحدي الرئيس هو ضمان رؤية واسعة تتعكس على التعليم للجميع كمفهوم شامل في السياسات الحكومية الوطنية؛ فالتعليم للجميع يجب أن يأخذ في الاعتبار الفقراء والأكثر حرماناً، بما في ذلك الأطفال العاملين، وسكان الصحراء، والبدو الرحل في المناطق الريفية، والأقليات، والأطفال والشباب المتأثرين بالصراعات، والجوع، وسوء الحالة الصحية والذين يعانون من الاحتياجات التعليمية الخاصة (*Dakar Framework For Action: 2000*).

وقد حددت إحدى الدراسات (طارق محمد عبد الرحيم مهنا: ٢٠١٨م، ١٨) أهداف التعليم الشامل حسب الجهة المستهدفة في الآتي:

١- الجودة: الوصول إلى تعليم متنوع وعالي الجودة يحقق رغبات الطلاب وتطلعات المنظومة التعليمية.

٢- المنهج وطرق التدريس: التركيز على التعلم النشط وتحسين جوانب التعلم.

٣- المعلمون: تفعيل دورهم وإكسابهم المهارات النظرية والعملية للتعليم الشامل.

٤- الطلاب: استيعاب وتعليم وإشراك جميع الطلاب وتلبية احتياجاتهم.

٥- الدعم المقدم: توفير الدعم المناسب لجميع الطلاب حسب الاحتياجات الفردية.

ومن ثم تركز أهداف التعليم الشامل على تقديم تعليم ذي جودة لجميع الطلاب، الأمر الذي يستلزم تطوير المناهج، تدريب المعلمين، مع مراعاة برامج الدعم والمساندة الفردية.

وقد أوضحت اليونيسيف (اليونيسيف: ٢٠١٣م، ٦) مبررات تطبيق التعليم الشامل في الآتي:

١- مبرر تعليمي؛ حيث إن مطالبة المدارس باستيعاب جميع الأطفال يعني أنه يتعين عليها استحداث وتطوير أساليب وطرق تدريس واستراتيجيات تعليمية حافزة للتعليم والتعلم، وتستجيب للاختلافات بين الأفراد ويستفيد منها جميع الطلاب على اختلاف قدراتهم وإمكانياتهم.

٢- مبرر اجتماعي؛ حيث إن المدارس الشاملة قادرة على تغيير المواقف والاتجاهات السلبية نحو التنوع عن طريق تعليم جميع الأطفال معاً، ومن ثم وضع الأسس لبناء مجتمع عادل يستوعب شرائح المجتمع كافة غير قائم على التمييز والتهميش لفئات المجتمع.

٣- مبرر اقتصادي؛ حيث إن إنشاء وصيانة مدارس تقدم التعليم لجميع الأطفال يعتبر أقل تكلفة من إقامة شبكة معقدة من المدارس تختص بمجموعات مختلفة من الأطفال.

وقد أضافت إحدى الدراسات (خالد عوض مؤنس، أمجد عزت جمعة: ٢٠١٣م،

٦) مبرراً دينياً يقره الدين الإسلامي؛ حيث أقام الإسلام المجتمع على دعائم قوية ثابتة

منها: العدل بين الناس على اختلاف أجناسهم وطبقاتهم، والمساواة وتكافؤ الفرص التعليمية بين الناس، كما أنه يقر بالتفاوت بين الناس كل حسب قدراته وطاقاته الخاصة التي يجب أخذها في الاعتبار في العملية التعليمية.

من هذه المبررات السابقة يتضح أنها ركزت على العدل والمساواة في تحقيق التعليم للجميع، وتغيير الأنظمة التربوية لرؤيتها نحو إصلاح التعليم.

كما أوضحت إحدى الدراسات (رانيا وصفي عثمان: ٢٠١٨م، ٣٣٤-٣٧٢) الدور الذي يمكن أن يقوم به التعليم الشامل في تربية الفئات المهمشة حيث إنه:

١- يعد صيغة من صيغ التعليم الفعالة للتغلب على التهميش في التعليم.
٢- جاء استجابة للأهداف التي تم اعتمادها في المنتدى العالمي للتعليم في داكار التي أكدت على مفهوم التعليم للجميع.

٣- يستند على الحق في تعليم جيد للجميع يلبي احتياجات التعليم الأساسية، ويثري حياة الدارسين.

٤- يركز بوجه خاص على الفئات المهمشة، ويرمي إلى تمكين الجميع من تنمية إمكانياتهم بالكامل.

٥- يحترم التنوع والاحتياجات المختلفة، والخصائص والتوقعات التعليمية للطلاب والمجتمعات المحلية.

٦- يساعد في القضاء على جميع أشكال التمييز داخل المجتمعات.

٧- يرتبط بمبدأ تكافؤ الفرص، ومبدأ التنوع لمقابلة احتياجات جميع الفئات، ومبدأ الحق في التعليم.

٨- يسهم في تلبية الاحتياجات التربوية والتنموية لجميع الفئات المهمشة.

وعلى ذلك إذا كان التعليم الشامل أحد الاتجاهات الحديثة في تربية الفئات المهمشة فإنه يتطلب اتباع السياسات التي تساعد في معالجة الأسباب الكامنة خلف التهميش مثل: عدم المساواة، والفوارق بين الجنسين، والعيوب العرقية، واللغوية، والفوارق بين المناطق الجغرافية مع التزام سياسي مستمر بالعدالة الاجتماعية، بالإضافة إلى تهيئة البيئة المدرسية الداعمة للتعليم الشامل، مع الاهتمام بتأهيل المعلمين قبل

الخدمة وأثنائها، وذلك في ضوء فلسفة التعليم الشامل، وكذلك التعاون الفعال بين الحكومات والهيئات والوزارات، وضمان الشراكة الفعالة مع منظمات المجتمع المختلفة.

ثانياً: توظيف المستحدثات التكنولوجية في تربية الفئات المهمشة

تعد المستحدثات التكنولوجية فرصة ذهبية لاحتواء الفئات المهمشة ورعايتها وإدماجها ضمن نسيج المجتمع، وتحويلها لعناصر منتجة وفعالة؛ لذا جاءت استراتيجية الاستفادة من التقانات الحديثة للمعلومات والاتصال من الاستراتيجيات المهمة التي اقترحتها مؤتمر دكاكر لتحقيق أهداف التعليم للجميع.

ففي مجال تربية الفئات المهمشة من ذوي الإعاقة تم الاتجاه نحو إنتاج برامج تعليمية لهذه الفئات من قبل عديد من الباحثين، ومن قبل الجهات المسؤولة كما هو الحال في مجهودات مركز التطوير التكنولوجي الذي أعد بالفعل إسطوانة واحدة بها مستويان أول وثان (أحمد الطيب محمد، آخرون: ٢٠٠٤م، ٨٣-١١٧).

هذا بالإضافة إلى اختراع كثير من الأجهزة التي تعوض القصور في بعض الحواس لديهم وكذلك الاستفادة من المستحدثات التكنولوجية في إعداد الوسائل التعليمية الحديثة المستخدمة في عمليتي التعليم والتعلم.

وقد لخصت إحدى الدراسات (جمال علي خليل الدهشان: ٢٠١٨م، ١٧) أهمية استخدام المستحدثات التكنولوجية في تعليم ذوي الاحتياجات الخاصة على النحو الآتي:

- ١- معالجة الفروق الفردية التي تظهر بوضوح بين المعاقين بمختلف فئاتهم، مما يجعل إخضاعهم جميعاً لطريقة تعليمية واحدة غير مجدية.
- ٢- تعليم المعاقين الأنماط السلوكية المرغوب فيها، وإكسابهم المفاهيم المعقدة.
- ٣- التغلب على الانخفاض في القدرة على التفكير المجرد للمعاقين، وذلك بتوفير خبرات حسية مناسبة.
- ٤- تشويق الطلاب المعاقين، وزيادة دافعيتهم للتعلم؛ حيث تركز على التعزيز والتغذية الراجعة.

- ٥- تكرار الخبرات، وتجعل الاحتكاك بين الطفل المعاق وبين ما يتعلمه احتكاكاً مباشراً، والذي يعد مطلباً تربوياً تفرضه طبيعة الإعاقة.
- ٦- زيادة التحصيل وتكوين اتجاهات إيجابية للأطفال المعاقين.
- ٧- إكساب الأطفال المعاقين المهارات الأكاديمية اللازمة لتكيفهم مع المجتمع المحيط بهم.

وفي مجال تربية الفئات المهمشة من الموهوبين والمتفوقين فإنه توجد ركائز أساسية (أحمد الطيب محمد، آخرون: ٢٠٠٤م، ٩٤، ٩٦):

- ١- تكشف الدراسات عن أن كل إنسان به قدر من الموهبة حتى ولو كان معوقاً، وأن هذه الموهبة ديناميكية ذات مجالات مختلفة، أو مستويات متدرجة ومتنوعة، فردية أو جماعية وهي مفهوم مجرد يستدل عليه من أداء الطلاب وعلى مدى زمني في مواقف متنوعة؛ مما يتطلب تجديد نواتج التعلم للطلاب الموهوبين، والتي تختلف عن تلك المتوقعة من زملائهم العاديين.
- ٢- نظرية الذكاءات المتعددة " لجاردرنر " تؤكد أن كل طالب لديه نصيب من الذكاءات، يمكن تميمتها والارتقاء بها إلى مستوى مناسب، وتوجيه خبرات التعليم والتعلم.
- ٣- تنمية الموهبة العلمية والتكنولوجية لدى الطلاب ينبغي أن تنال اهتماماً فائقاً من المؤسسات التعليمية والمجتمعية، بحيث تكون نواه لإنشاء قاعدة علمية تكنولوجية، ومجتمع تعلم يعتمد على العلم والتكنولوجيا.
- ٤- الطلاب الموهوبون لديهم القدرة التي تمكن من استخدام استراتيجيات تعليم وتعلم متنوعة معهم، ومنها: تعليم التفكير الذي ينمي القدرة على الانتقاء، والتفكير النقدي والإبداعي، والمهارات الأساسية.

وفي ضوء ذلك يحتاج الطلاب الموهوبون إلى وسائل تعليمية متقدمة، تمكن كل منهم من أن يتعلم ذاتياً وحسب استعداده، وبما يتفق مع ميوله ورغباته.

ولذلك فإن استخدام التكنولوجيا المتقدمة، ومصادر المعرفة المتعددة يساعد هذه الفئات المهمشة من الموهوبين لإتقان استخدام الحاسبات وتطبيقاتها، وبرامجها بفاعلية، وأن يتعرفوا على مصادر المعرفة المتعددة، والتكنولوجيا المتقدمة ويوظفوها بفاعلية مما

يؤدي إلى محو الأمية المعلوماتية، وبالتالي إلى تنمية التفكير الناقد، وحل المشكلات، واتخاذ القرارات المناسبة.

وفي مجال محو الأمية وتعليم الكبار تؤدي المستحدثات التكنولوجية دوراً كبيراً في تجاوز هذه المشكلة والقضاء عليها؛ حيث تم تطوير المصادر المطبوعة ومواد التعليم الجمعي، التي أصبحت تشكل حافزاً كبيراً للمتعلم للاستمرار في التعليم وتحقيق النتائج الإيجابية.

وهو ما أشارت إليه تقارير الدول العربية في سبيل القضاء على الأمية في هذه الدول وبصفة خاصة في توظيف برامج الفيديو والتلفزيون التعليمي في المشاركة للقضاء على هذه الظاهرة (أحمد الطيب محمد، آخرون: ٢٠٠٤م، ١٠٥-١٠٦).

هذا بالإضافة إلى أن هذه المستحدثات يمكن أن تساعد على زيادة سبل التعليم، وتحسين نوعيته؛ إذ تتيح هذه الوسائل الوصول إلى أولئك الذين يتعذر الوصول إليهم، بالإضافة إلى تحسين رصد التقدم المحرز في مجال محو الأمية وتعليم الكبار.

وعلى ضوء ذلك الاتجاه نحو توظيف المستحدثات التكنولوجية في تربية الفئات المهمشة يمكن جذب كثير منها للمؤسسات التعليمية، والاحتفاظ بالبعض الآخر داخلها، كذلك تربية بعض الفئات المهمشة من المعاقين والموهوبين، كما يمكن الحد من مشكلة الأمية والتسرب من التعليم التي تعد الأساس الحقيقي وراء كثير من الظواهر كأطفال الشوارع وعمالة الأطفال، والمنحرفين منهم خاصة.

إلا أنه على الرغم من التقدم الملحوظ في توظيف المستحدثات التكنولوجية في تعليم الفئات المهمشة، وكذلك السعي لدمج التكنولوجيا في العملية التعليمية، يظل كثير من هذه الفئات قد لا تجد هذا الدعم الذي تجده فئات ذوي الاحتياجات الخاصة مثل: الفئات الفقيرة التي لا تتعامل مع هذه المستحدثات أو حتى تقترب منها.

هذا بجانب أن كثير من المؤسسات التعليمية في المناطق الفقيرة وليست العشوائية فقط، تفتقد إلى البنية الأساسية، والتجهيزات الخاصة بالتعامل مع هذه المستحدثات وتوظيفها، كذلك قلة الوعي بأهمية المستحدثات التكنولوجية في هذا المجال.

ثالثاً: استخدام الخريطة التعليمية كأحد أساليب التخطيط التربوي في توفير الفرص التعليمية لبعض الفئات المهمشة

نتيجة لزيادة وعي معظم الدول بأهمية التخطيط التربوي في تحقيق التنمية الشاملة واهتمام بعض المنظمات الدولية والمحلية؛ كالمعهد الدولي للتخطيط والمكتب الإقليمي لليونسكو في الدول العربية بالإشراف والمساهمة في إعداد عديد من الخرائط المدرسية، والتعليمية في عديد من الدول "لأن التردد في استخدام الخريطة المدرسية في العمل التخطيطي قد يؤدي إلى سوء توزيع الإمكانيات التعليمية، وقد ينجم عنه عدم تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية، فضلاً عن وجود فجوة زمنية بين ظهور الحاجات التربوية وإمكانيات تلبيتها؛ ومن ثم كان وجود الخريطة المدرسية ضمان يمنع التوسع أو التوزيع غير العقلاني للمباني المدرسية" (محمد سيف الدين فهمي: ٢٠٠٠م، ١٨٦).

والخريطة التعليمية هي رسم وتجسيد لرؤية مستقبلية للمؤسسات التعليمية على مستوى الإدارات التعليمية بالمديريات المختلفة في ضوء الظروف والإمكانيات المتوقعة، وهي تختلف عن الخريطة المدرسية التي هي رسم وتجسيد لرؤية مستقبلية للمؤسسات التعليمية النظامية في مراحل التعليم قبل الجامعي في منطقة جغرافية محددة وفي ضوء الظروف والإمكانيات المتاحة والمتوقعة، أما عن الخريطة التربوية فهي رسم وتجسيد لرؤية مستقبلية للمؤسسات التعليمية النظامية وغير النظامية في منطقة جغرافية محددة، وفي ضوء الظروف والإمكانيات المتاحة والمتوقعة، ومن ثم فهي أكثر ارتباطاً بحياة الإنسان وأكثر مرونة وتنوعاً، وأعم وأشمل من الخريطة المدرسية التي تعد صورة مصغرة وجزء منها، بينما تأتي الخريطة التعليمية كمرحلة وسط بين الإثنين وحلقة وصل بينهما (هانم خالد محمد محمد سالم: ٢٠١٨م، ٩٦).

وتهدف الخريطة التعليمية بشكل عام إلى تحقيق مجموعة أهداف من أهمها: تحقيق تكافؤ الفرص التعليمية أمام جميع المتعلمين؛ من خلال توزيع الخدمات توزيعاً عادلاً، والاستخدام الأمثل للموارد والإمكانيات، وتنفيذ السياسة التربوية، وتحديد الحاجات من الأبنية المدرسية، واختيار أماكنها ووضع أولويات تنفيذها (منير عبد الله حربي: ٢٠٠٣م، ١٨٦).

وقد لخصت إحدى الدراسات أهداف الخريطة التعليمية في عدة أهداف عامة وتشخيصية وتنبؤية، يتم من خلالها رصد الواقع التعليمي داخل المدارس والإدارات التعليمية المختلفة، وفي ضوء التشخيص يتم وضع رؤى مستقبلية ببدائل متعددة، يتم من خلالها اختيار البديل الأمثل في ضوء الظروف والإمكانات المتوقعة والمرتبطة بآليات تحويل البديل لواقع عملي مجسد، يتمثل في إتاحة فرص تربوية عادلة لجميع الفئات، ومنها الفئات المهمشة من ذوي الاحتياجات الخاصة (هانم خالد محمد محمد سالم: ٢٠١٨م، ٩٩-١٠٠).

ومن ثم تعد الخريطة التعليمية أحد أساليب التخطيط التربوي القديمة والحديثة والتي تختلف باختلاف المنطقة أو النظام التعليمي، أو المرحلة التعليمية أو الفئة المستهدفة المراد دراستها؛ فقد نال موضوع الخريطة التعليمية واستخدامها لتحقيق العدالة التربوية اهتمام عديد من الباحثين في مجال أصول التربية والتخطيط التربوي منذ زمن بعيد لما له من أهمية في وضع رؤية مستقبلية للفرص التعليمية وإتاحتها على كافة المستويات.

وقد نالت الفئات المهمشة بعض من هذا الاهتمام؛ حيث جاءت إحدى الدراسات (إيمان أحمد هاني محمود: ٢٠٠٨م) لتشخيص الواقع الفعلي لمدارس الفصل الواحد بمحافظة الشرقية، واقتراح صورة مستقبلية لمدارس الفصل الواحد، تحقق الاستيعاب الكامل وتحقيق العدالة التربوية.

كما قامت إحدى الدراسات (هانم خالد محمد محمد سالم: ٢٠١٨م، ٨٢-١٣٢) بالكشف عن واقع الفرص التعليمية المتاحة لبعض الفئات المهمشة من ذوي الاحتياجات الخاصة بمراحل التعليم قبل الجامعي بمحافظة الشرقية، ووضع خريطة تعليمية لتوفير فرص تعليمية جادة وحقيقية لتلك الفئات.

وعلى ضوء ذلك يمكن أن يكون أسلوب التخطيط التربوي باستخدام الخرائط التعليمية أحد الاتجاهات الحديثة، التي يمكن استخدامها في رصد واقع الفرص التعليمية المتاحة لبعض الفئات المهمشة من الأميين، وذوي الإعاقة، والموهوبين، وأطفال المناطق العشوائية، والأطفال من سكان المقابر، وغيرها من الفئات المهمشة

والمحرومة من التعليم، على مستوى القرى والمراكز والمحافظات، والذي في ضوءه يتم استشراف المستقبل، ووضع الرؤى المستقبلية لتوفير فرص التربية لهذه الفئات، وفي ضوء الظروف والإمكانات المتاحة والمتوقعة لكل منطقة.

رابعاً: مشاركة منظمات المجتمع المدني في تربية الفئات المهمشة

يشير الواقع الحالي لعدم كفاية الجهد الحكومي في مكافحة الفقر وصور التهميش المختلفة التي يعاني منها الواقع المصري؛ لذلك فإن الجهد غير الحكومي الذي يمكن أن تضطلع به مؤسسات المجتمع المدني قد أصبح ضرورة لا غنى عنها، وإذا كانت هذه الحقيقة واضحة في كل المجالات فإنها أكثر وضوحاً في مجال التعليم بصفة عامة وتعليم الفئات المهمشة خاصة؛ لذلك يوجد اتجاه قوي نحو دعم جهود مؤسسات المجتمع المدني، والاستفادة منها في مجال تعليم الفئات المهمشة.

ويقصد بمنظمات المجتمع المدني: مجموعة من المؤسسات والجمعيات والاتحادات غير الحكومية وغير الرسمية، التي ينضم إليها الأفراد بشكل اختياري وتطوعي لممارسة العمل العام، وهي تقع بين الأسرة والدولة، وتتمتع بالاستقلالية، ولا تسعى إلى الربح، وتهدف إلى تحقيق النفع العام للمجتمع (إبراهيم محمد إبراهيم: ٢٠٠٦م، ٤٥).

ويعد السعي إلى تمكين الفئات المهمشة في المجتمع، من خلال تقديم برامج التعليم والتعلم المناسبة طبقاً لحاجاتهم وأدوارهم الاجتماعية، من أهم الأدوار التي يمكن أن تقوم بها منظمات المجتمع المدني في تحقيق أهداف التعليم للجميع (إبراهيم محمد إبراهيم: ٢٠٠٦م، ٤٧).

كما ينظر إلى هذه المنظمات باعتبارها الأساس لتشكيل مستقبل الحركة التنموية في العالم، والآلية الفعالة لتعظيم عوائد تنفيذ المبادرات الإصلاحية، ولتقليل معاناة الفئات الضعيفة والمهمشة في المجتمع (Hutter, Bridget & O Mahony, 2004:12).

وبعني هذا أن تساعد هذه المنظمات الشرائح المهمشة، ويتحقق ذلك من خلال نظرة المنظمات التطوعية إلى المحرومين والفقراء باعتبارهم مواطنين لهم نفس الحقوق،

وعليهم نفس الواجبات، ويجب أن تتصف مبادرات هذه المنظمات بدمج كافة شرائح المجتمع دون استثناء أو إقصاء (Pospisilova, Tereza: 2002, 26).

وتزداد أهمية هذه المنظمات في ظل تمتعها بعدد من المزايا النسبية، ومن بين هذه المزايا: انخفاض تكلفة تنفيذ مبادراتها التنموية، وقدرتها الضخمة على حشد وتعبئة أعداد كبيرة من المتطوعين والذين يعملون بدون أجر، أو بأجور منخفضة، وقدرتها على العمل في ظل الضغوط المالية، وتبنيها فلسفة تنموية تقوم على التعليم من خبرات المجتمع المحلي (Li, Yuejin, 2012, 57).

لذا كانت استراتيجية تأمين التزام المجتمع المدني ومشاركته في صياغة استراتيجيات تطوير التعليم وفي تنفيذها ومتابعتها، من أهم الاستراتيجيات التي اقترحها مؤتمر دكاكر لتحقيق أهداف التعليم للجميع.

وتعد الجمعيات الأهلية أحد مؤسسات المجتمع المدني التي تزايد الاهتمام بالدور الذي تقوم به بوصفها واحدة من أهم وسائل مكافحة الفقر والتهميش التعليمي والاجتماعي والصحي، خاصة في الدول الفقيرة، واستناداً إلى نشأتها الشعبية وفلسفتها وامتدادها الواسع في مختلف المجالات وقيامها بتنظيم برامج التدريب والتوعية والتعليم والتوجيه الصحي للفئات المهمشة من الفتيات، وبناء قدراتهن من خلال تنمية مهارتهن للوصول للخدمات الصحية والتعليمية والاقتصادية، وتدريبهن على بعض المشروعات الصغيرة، التي يمكن أن توفر لهن عائداً، وكذلك الاهتمام بمشروعات محو الأمية وغيرها من البرامج المتنوعة (علي جبلي، آخرون: ٢٠٠٧م، ٣٩).

كما أكدت إحدى الدراسات (سليمان عبد ربه: ٢٠٠٢م) على الدور البارز الذي تقوم به الجمعيات الأهلية في دعم العملية التعليمية؛ وذلك من خلال الجهود التي تقدمها هذه الجمعيات في توفير فرص تعليمية بديلة للفئات المهمشة من الأطفال في سن التعليم الإلزامي، والذين أصبحوا خارج المدرسة النظامية لسبب أو لآخر، وذلك بالمساهمة في إنشاء مؤسسات التعليم الموازي كمدارس المجتمع ومدارس الفصل الواحد سعياً لضمان حق التعليم للجميع.

وهي مؤسسات توفر تعليمًا نوعيًا للفئات المهمشة من الأطفال - خاصة الفتيات في سن التعليم الابتدائي - واللاتي تم تهيمشهن وإقصاءهن عن التعليم النظامي؛ لأسباب تعود إلى الفقر، أو الجهل، أو الاجحاف، أو الزواج المبكر، أو لأي سبب آخر.

وفي مجال تربية الفئات المهمشة من الفتيات توصلت نتائج إحدى الدراسات (جمال الدهشان، أماني شريف: ٢٠١٨م، ١-٤٢) إلى أهمية الدور الذي تقوم به الجمعيات الأهلية في تلبية الاحتياجات التعليمية للفئات المهمشة من الفتيات والذي يتمثل في:

١- إسهام الجمعيات الأهلية بدور كبير في الحد من التهميش التعليمي للفتيات في المناطق المحرومة من التعليم في القرى والنجوع بمحافظة الجمهورية.

٢- تركيز نشاط هذه الجمعيات في مجال التعليم في صعيد مصر لكونه أكثر الأقاليم التي تعاني من الفقر والحرمان من التعليم.

٣- إسهامات الجمعيات الأهلية في تقديم الخدمات التعليمية للفئات المهمشة من الفتيات يتمثل في: إنشاء المدارس وتجهيزها وصيانتها، توفير الموارد المالية والمادية اللازمة لها، تدريب المعلمين والإداريين بمدارس الفتيات.

من ثم تعد مشاركة جهود المجتمع المدني أحد الاتجاهات التي يمكن عن طريقها تقديم الخدمات التعليمية للفئات المهمشة والمحرومة من التعليم، الأمر الذي يتطلب دعم هذه الجهود خاصة فيما يتعلق بمراجعة التشريعات والقوانين التي تعوق تلك الجهود، وتوفير المعلومات والبيانات المتاحة عن تلك الفئات، بالإضافة إلى التنسيق والتكامل بين هذه الجهود، وكذلك توسيع أنشطة الجمعيات الأهلية لتشمل الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة، وأطفال العشوائيات، وأطفال الشوارع وغيرها من الفئات المهمشة في الأحياء الفقيرة والمناطق الريفية النائية.

خامساً: اعتماد برامج ومؤسسات تعليم بعض الفئات المهمشة

تزايد الاهتمام في العقدين الأخيرين من القرن العشرين بجودة التربية، ومن المتوقع أن يزيد هذا الاهتمام في المستقبل خاصة في ظل التدني المستمر في الأداء التعليمي في الدول العربية.

ولما كانت "العبرة ليست في وجود برامج ومؤسسات وإدارة وميزانيات بقدر ما هي في جودة وكفاءة الأداء، والقدرة على تحقيق الأهداف" (نادية حليم: ٢٠١٤م، ٨)، وانطلاقاً من الاهتمام العالمي بتحسين جودة التعليم من جهة، والتركيز على الفئات المهمشة في النظام التعليمي من الفقراء الذين تم إقصاءهم لسنوات طويلة، قامت الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد وبالتعاون مع وزارة التربية والتعليم ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة "اليونيسف" بإعداد وثيقة معايير ضمان جودة واعتماد لمؤسسات (مدارس) التعليم المجتمعي تتكون من عدة معايير هي: بيئة التعلم، المشاركة المجتمعية، المتعلم، المعلمة، التنمية المهنية المستدامة؛ لتكون حجر الزاوية في تأهيل هذه المؤسسات للاعتماد وتحسين جودة الفاعلية التعليمية بها، بما ينعكس على تنمية قدرات ومهارات الفئات المهمشة من الفتيات المحرومات من التعليم، اللاتي لم تتح لهن فرصة الالتحاق بالتعليم النظامي.

ويتمثل الهدف العام من إعداد معايير جودة واعتماد مؤسسات التعليم المجتمعي في جمع الجهود المبذولة في مجال التعليم بمشاركة منظمة الأمم المتحدة للطفولة "اليونيسف"، ومؤسسات المجتمع المدني المختلفة، منذ التسعينيات من القرن الماضي في إطار موحد يسمح بإحداث نقلة نوعية في مدخلات ومنظومات العمل في هذه النوعية من المؤسسات بما يضمن جودة أدائها وتحقيق نواتج التعليم المستهدفة للفئات المهمشة من الأطفال المتسربين من التعليم ودمجهم في التعليم النظامي (الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد: ٢٠١٤م، ٢٤).

وينبثق من هذا الهدف العام عدة أهداف إجرائية من أهمها (الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد: ٢٠١٤م، ٢٤):

١- استكمال منظومة إعداد معايير ضمان جودة واعتماد جميع مؤسسات التعليم قبل الجامعي.

- ٢- تحسين جودة أداء مؤسسات وفصول التعليم المجتمعي بكافة أنماطها.
 - ٣- مراجعة وتقييم أداء مؤسسات التعليم المجتمعي، وتحديد نقاط القوة والضعف طبقاً لمعايير ضمان الجودة والاعتماد ومؤشراتها.
 - ٤- تحديد مستوى المؤسسة التعليمية وقدرتها على تقديم الخدمة التعليمية للفئات المهمشة من المتسربين أو غير الملحقين بالتعليم النظامي مقارنة برسالتها المعلنة.
- كما قامت الهيئة بتقديم تدريبات للمعلمين والمعلمات بهذا النوع من التعليم على تطبيق معايير الجودة بهذه المؤسسات وتأهيلها للاعتماد من قبل الهيئة.
- هذا بالإضافة إلى إطلاق وتدشين نظام معلومات متكامل لمنظومة جودة التعليم المجتمعي تربط جميع الجهات ذات الصلة بدءاً بالمدرسة المجتمعية والإدارة والمديرية التعليمية التابع لها ونهاية بالموقع الإلكتروني للهيئة، ويتضمن هذا النظام قاعدة بيانات مصغرة تعمل على جهاز الحاسب الآلي الخاص بالمدرسة المجتمعية، بما يسمح للمدرسة بالقيام بإعداد دراسة ذاتية إلكترونية خاصة بها لقياس مدى استعدادها للتقدم للاعتماد، بالإضافة إلى وجود قاعدة بيانات تجميعية على مستوى الإدارات والمديريات التعليمية بمختلف المحافظات، تقوم بتجميع البيانات من المدارس المجتمعية على الموقع الإلكتروني الخاص بها، على أن يتم وضع الصلاحيات على الموقع الإلكتروني للجهات المسؤولة للاطلاع على البيانات واستخراج الإحصاءات، والوقوف على نقاط الضعف ووضع خطط التحسين لعلاجها (رئيس الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد: ٢٠١٥م).
- كما تتطلع الهيئة من خلال مجهوداتها أن تحقق مجموعة أهداف مستقبلية لمدارس التعليم المجتمعي منها (الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد: ٢٠١٤م، ٢٩): إعداد دليل اعتماد، تصميم أدوات التقويم الذاتي، إعداد المادة التدريبية للتقويم الذاتي، إعداد دليل المراجعة الخارجية، تصميم أدوات المراجعة الخارجية، إعداد المادة التدريبية للمراجعة الخارجية، إعداد دليل الممارسات المتميزة، تدريب الموجهين والمشرفين على كيفية تحقيق معايير الجودة والاعتماد، تدريب القائمين بالدراسة الذاتية، تدريب المراجعين الخارجيين على آليات المراجعة الخارجية.

وعلى ضوء ذلك الاتجاه فإنه من حق هذه المؤسسات أن تتقدم للاعتماد، ويتم مراجعتها وزيارتها ومساعدتها في وضع خطة تحسين، وتحديد نقاط القوة والضعف بأدائها وإعطاء من يستحق منها شهادة اعتماد من الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد عند استيفاء المعايير المعترف بها.

هذا بالإضافة إلى أن هذا الاتجاه يستهدف الارتقاء بمخرجات التعليم المجتمعي، ويمكن الفئات المهمشة من الأطفال من الحصول على فرصة تعليم جيدة وذات جودة عالية، وهذا بدوره سوف يساعد على الاحتفاظ بهذه الفئات داخل مؤسسات التعليم المجتمعي، كما يساعد على تجفيف منابع الأمية والتسرب من التعليم في المناطق المحرومة.

وفي مجال تربية الفئات المهمشة من ذوي الإعاقة وتطور فلسفة الدمج في مدارس التعليم العام وتزايد المؤيدين لها في الوسط التربوي، فقد تأسست عدة هيئات في الدول المتقدمة لاعتماد برامج التربية الخاصة، ومنها الهيئة الوطنية لاعتماد خدمات التعليم الخاص في الولايات المتحدة الأمريكية؛ حيث تقوم هذه الهيئة بتقييم برامج التربية الخاصة تقييماً فعالاً وبناءً على معايير الجودة (*The National Commission for the Accreditation of Special Education Services*, 2009,3):

وللعمل على تحقيق الاعتماد الأكاديمي لبرامج التربية الخاصة وضعت مجموعة من المنظمات والهيئات التربوية معايير معتمدة للتربية الخاصة، بعضها مستقل تماماً عن التعليم العام، والبعض الآخر ضمن معايير التعليم العام.

من أشهر هذه المعايير: معايير جودة التعليم الشامل - لإنهاء العزل: *Inclusive quality education- to end exclusion* والتي أقرتها منظمة اليونسكو، وتتضمن تسعة معايير، ويتبع كل معيار عدد من المؤشرات هي: المعلمون *Teachers*، المناهج الدراسية *curriculum*، رعاية الطفولة المبكرة *Early childhood care*، اللغة *Language*، بيئة تعليمية شاملة *Inclusive Learning Environment*، مدارس صحية *Healthy Schools*، المواد التعليمية *Learning material*، تقييم الطلاب *Assessment of students*، أنماط التعلم *Learning styles* (Unesco: 2010).

والمعايير التربوية للإعاقة بأستراليا *Disability's Standards for Education* وتغطي المعايير المجالات التالية: معايير الالتحاق *standards for enrolment*، معايير المشاركة *standards for participation*، معايير تطوير المناهج الدراسية *standards for curriculum development*، معايير خدمات دعم الطلاب *standards for student support services*، معايير القضاء على المضايقة والإيذاء *standards harassment and victimisation*، ولكل معيار من هذه المعايير عدد من مؤشرات الأداء، *Disability standards for Education In Asturalia: 2005*، (14-18).

توجد أيضاً معايير التربية الخاصة بولاية ألبرتا في كندا *standards for special Education in Alberta* حيث تم وضع معايير التربية الخاصة بولاية ألبرتا في دولة كندا عام ٢٠٠٤م للصفوف من (١-١٢)؛ وذلك بهدف إيجاد برنامج تعليمي ذي جودة عالية يلبي احتياجات جميع المتعلمين من ذوي الإعاقة، وتتوزع هذه المعايير في أربعة مجالات وهي: الوصول *Access*، التقييم *Assessment*، الملاءمة *Appropriateness*، المساءلة *Accountability* (*standards for special Education:2004*)

كما أنه توجد محاولات لوضع معايير خاصة بذوي الإعاقة في الدول العربية، ومنها قيام مكتب التربية والتعليم لدول الخليج العربي بإصدار النموذج التنظيمي للجودة والاعتماد المدرسي (٢٠١١م)، ويحوي النموذج أربعة عشر معياراً، منها معيار لذوي الاحتياجات الخاصة (مكتب التربية لدول الخليج العربي: ٢٠١١م)، كما وضع مركز الملك فهد للجودة في المملكة العربية السعودية معايير لأفضل الممارسات في جودة التعليم المدرسي، ومنها معيار لذوي الاحتياجات الخاصة (مركز الملك فهد للجودة: ٢٠١١م، ٤٦-٤٧).

وتوجد أيضاً معايير المجلس الأعلى لشئون الأشخاص المعوقين في الأردن، وتتضمن معايير برامج التربية الخاصة ثمانية أبعاد هي: الرؤية والفكر والرسالة، الإدارة والعاملين، البيئة التعليمية، التقييم، الخدمات والبرامج، مشاركة الأسرة، الدمج والخدمات

الانتقالية، التقييم الذاتي (المجلس الأعلى لشئون الأشخاص المعوقين في الأردن:
٢٠٠٩م).

وهذا يوضح أن التوجه نحو اعتماد برامج التربية الخاصة سوف يقدم حلولاً
مبنية على أسس علمية لتحسين خدمات تلك البرامج اعتماداً على معايير الجودة،
والتي تعد مطلباً سابقاً للاعتماد التربوي لتلك البرامج.

سادساً: فتح أبواب التعليم العالي لبعض الفئات المهمشة من ذوي الإعاقة

يعد التعليم العالي دعامة أساسية لتنمية المجتمعات، وإعداد الإنسان الذي هو
محور العملية التربوية؛ حيث يعد التعليم الأداة الفعالة لتنمية القوى البشرية واستثمارها،
لذا فمن الضروري أن يلبي احتياجاتهم المتنوعة، ويواكب اتجاهات العصر، ويلبي
متطلبات الخطط التنموية، الأمر الذي يتفق مع أهداف نظرية رأس المال البشري،
والتي تؤكد على أنه كلما ارتفع المستوى التعليمي للفرد زادت إنتاجيته ويتبع ذلك زيادة
في الإنتاج الوطني.

وتعد الفئات المهمشة من ذوي الإعاقة شركاء في التنمية، ولهم الحق مثل
أقرانهم العاديين في التعليم بصفة عامة والتعليم الجامعي خاصة.
ويعد التعليم الجامعي بالنسبة لذوي الاحتياجات الخاصة ضرورياً، بل يفوق في
أهميته الخدمات الأخرى المقدمة لهم؛ لأنه يمكنهم من المعارف والخبرات التي تعينهم
في الجوانب الأخرى من حياتهم، ويمكنهم من الاستقلال الوظيفي مستقبلاً، إضافة إلى
كونه حقاً مشروعاً لهم، ورغم مشروعيته فإنه لا يزال تحت الدراسة لدى بعض
الجامعات أو بعض الجهات المسؤولة عن التعليم العالي في بعض الدول العربية، وفي
المقابل رأت بعض الجامعات قبول الطلاب الذين لا تحول إعاقته دون التحاقهم
بالتعليم الجامعي (عبير طوسون أحمد: ٢٠١٧م، ١٧٢).

وتحول دمج ذوي الاحتياجات الخاصة في التعليم الجامعي من كونه أفكاراً إلى
واقع يرى ويدرك بشكل متزايد نتيجة عمل المؤسسات الجامعية على تحقيق مبدأ تكافؤ

الفرص والمساواة بين الطلاب العاديين وذوي الاحتياجات الخاصة (عبد الباقي عرفه: ٢٠١٢م، ١٥).

كما شهد مجال تربية الفئات المهمشة من ذوي الإعاقة عدة تغييرات تجاوزت مرحلة الحلم لتصل إلى مرحلة التنفيذ والتطبيق، وساهم في ذلك القوانين والتشريعات المختلفة.

فقد نصت المادة (٢٤) في البند الخامس من اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة على أن تكفل الدول الأطراف إمكانية حصول الأشخاص ذوي الإعاقة على التعليم العالي والتدريب المهني وتعليم الكبار والتعليم مدى الحياة دون تمييز، وعلى قدم المساواة مع الآخرين، وتحقيقاً لهذه الغاية تكفل الدول الأطراف توفير الترتيبات التيسيرية المعقولة للأشخاص من ذوي الإعاقة (الأمم المتحدة: ٢٠٠٦م).

كذلك الدستور المصري (٢٠١٤م) المادة (٨١)، وقرار وزارة التعليم العالي بجمهورية مصر العربية بشأن تفعيل نسبة الـ ٥% المخصصة لذوي الاحتياجات الخاصة في تنسيق القبول بالجامعات، وتحديد قبول ذوي الإعاقة السمعية في كليات التربية النوعية بأربع جامعات، والعمل على تطبيق الاتجاهات التربوية الحديثة والتي منها فتح أبواب التعليم العالي لبعض الفئات المهمشة من ذوي الإعاقة لإكمال دراستهم الجامعية طبقاً لاستعداداتهم وميولهم وقدراتهم، ووضع الاستراتيجيات للتغلب على الصعوبات والتحديات التي تعوق مواصلة التعليم العالي، وتفعيل الخدمات المساندة والبرامج الانتقالية في تسهيل انتقال الطلاب من ذوي الإعاقة من المرحلة الثانوية إلى التعليم الجامعي أو المهني أو الوظيفي بكل سلاسة، ومحاولة بناء مجتمع جامعي أكثر شمولاً من خلال تكوين وتطبيق برنامج جامعي متكامل يعزز وينمي التنوع في الحرم الجامعي، ويتعامل مع القضايا المتعلقة بالإعاقات ورفع الوعي بها (علي عبد رب النبي حنفي: ٢٠١٨م، ٢٤٠ - ٢٨٥).

وعلى ذلك يمكن أن يكون هذا الاتجاه إضافة جديدة في مجال تربية بعض الفئات المهمشة من ذوي الإعاقة، كما أن التوسع فيه وعدم اقتصره على إعاقات معينة دون غيرها يمكن أن يؤدي إلى تنمية مهارات تلك الفئات، وتعزيز دافعيتهم لمواصلة

التعليم العالي شريطة أن يتوافر التوجيه السليم، وتهيئة المناخ الجامعي المناسب بما يتلاءم وإمكانيات تلك الفئات.

المحور الثالث: نتائج البحث، التصور المقترح لتربية الفئات المهمشة بمصر في ضوء بعض الاتجاهات الحديثة، البحوث المقترحة.

يتناول هذا المحور نتائج البحث، التصور المقترح لتربية الفئات المهمشة بمصر في ضوء بعض الاتجاهات الحديثة، والبحوث المقترحة؛ وذلك للإجابة عن التساؤل الثالث من تساؤلات البحث "ما التصور المقترح لتربية الفئات المهمشة بمصر في ضوء بعض الاتجاهات الحديثة؟".

أولاً: نتائج البحث

أسفر البحث عن مجموعة من النتائج من أهمها:

١- يعد مفهوم التهميش من أكثر المفاهيم صعوبة وتعقيداً في مجال العلوم الإنسانية بصفة عامة والتربوية خاصة؛ لأنه يتضمن فئات عديدة يصعب حصرها والاتفاق عليها.

٢- يطلق مفهوم الفئات المهمشة على الفئات المستضعفة والأكثر احتياجاً والأولى بالتربية من الأطفال والشباب والمسنين والنساء، الذين يتم استبعادهم وحرمانهم من أي حق من حقوقهم خاصة الحقوق التعليمية، سواء أكان هذا الحرمان كلي من هذه الخدمات، أو أنها موجودة ولكنها قليلة وغير كافية، ولا تقدم بالشكل الذي يتلاءم واحتياجات هذه الفئات.

٣- تتعدد الفئات المهمشة، كما أن الإحاطة بجميع جوانبها تنصده مشكلات متعددة، تتعلق بنمط المعلومات المتاحة ونوعيتها ومعايير قياس التهميش ومؤشراته.

٤- يعد التهميش التعليمي من أخطر أنواع التهميش والذي يؤدي بالطبع إلى حدوث جميع أنواع التهميش الأخرى.

٥- يعد الاهتمام بتربية الفئات المهمشة من أهم المؤشرات التي يقاس في ضوءها تحضر الأمم وتقدمها.

- ٦- يعد إهمال تلك الفئات مشكلة اقتصادية واجتماعية وإنسانية لما لها من آثار سلبية على الفرد والمجتمع.
- ٧- يعد إلحاق هذه الفئات بالنظام التعليمي وتمكينهم من النجاح والاستمرار فيه حقاً إنسانياً وقانونياً لكل فرد.
- ٨- شهد القرن العشرين محاولات عديدة لتربية وتعليم الفئات المهمشة خاصة من ذوي الإعاقة؛ وذلك من قبل الحكومات المتعاقبة والمنظمات الدولية والمحلية والجمعيات الخيرية، والباحثين في مجال العلوم الإنسانية.
- ٩- اهتمت مصر بهذه الفئات تشريعياً؛ حيث أصدرت عدداً من القرارات الخاصة بهم للأخذ بأيديهم ومساعدتهم.
- ١٠- على الرغم من الجهود المبذولة في تربية هذه الفئات إلا أنها لا تتناسب مع أعداد هذه الفئات ومتطلبات توفير فرص التربية والتعليم المناسبة لظروف وإمكانيات هذه الفئات المهمة من نسيج المجتمع المصري بحضارته العريقة الممتدة لألاف السنين.
- ١١- توجد عديد من الاتجاهات الحديثة في مجال تربية الفئات المهمشة التي بدأت كثير من الدول تطبيقها سواء على المستوى العالمي أو الإقليمي؛ وذلك في محاولة جادة لتوفير فرص تعليمية ذات جودة لهذه الفئات المهمشة من أبناء المجتمع.
- ١٢- يعد التعليم الشامل أحد الإتجاهات الحديثة في مجال تربية الفئات المهمشة الذي يتطلب تهيئة البيئة المدرسية الداعمة له مع الاهتمام بتأهيل المعلمين في ضوء فلسفته وذلك قبل الخدمة وأثناءها.
- ١٣- على الرغم من التقدم الملحوظ في توظيف المستحدثات التكنولوجية في مجال تعليم بعض الفئات المهمشة - خاصة من ذوي الاحتياجات الخاصة- إلا أنه توجد كثير من المؤسسات التعليمية في المناطق الفقيرة، والعشوائية تفتقد إلى البنية الأساسية، والتجهيزات الخاصة بالتعامل مع هذه المستحدثات وتوظيفها، كذلك قلة الوعي بأهمية تلك المستحدثات في هذا المجال.
- ١٤- تعد الخريطة التعليمية أحد أساليب التخطيط التربوي التي لها أهمية بالغة في وضع رؤية مستقبلية للفرص التعليمية وإتاحتها للفئات المهمشة.

١٥- يشير واقع المجتمع المصري لعدم كفاية الجهد الحكومي في مكافحة الفقر وصور التهميش المختلفة التي يعاني منها؛ لذا يوجد اتجاه قوي نحو دعم جهود مؤسسات المجتمع المدني، والاستفادة منها في مجال تربية الفئات المهمشة بمصر.

١٦- تزايد الاهتمام في العقدين الأخيرين من القرن العشرين بجودة مؤسسات التعليم بصفة عامة ومؤسسات تعليم الفئات المهمشة خاصة؛ وذلك لإحداث نقلة نوعية في منظومات العمل في هذه النوعية من المؤسسات بما يضمن جودة أدائها وتحقيق نواتج التعليم المستهدفة لهذه الفئات.

١٧- تعد الفئات المهمشة من ذوي الإعاقة شركاء في التنمية، ولهم الحق مثل أقرانهم العاديين في التعليم بصفة عامة والتعليم الجامعي خاصة.

ثانياً: التصور المقترح لتربية الفئات المهمشة بمصر في ضوء بعض الاتجاهات الحديثة

يقوم هذا التصور على مجموعة من الأسس ويسعى إلى تحقيق بعض الأهداف من خلال مجموعة من الإجراءات التي تحدد ملامحه في ضوء بعض الاتجاهات الحديثة.

(أ) مفهوم التصور المقترح:

نظراً لأن الفئات المهمشة جزء لا يستهان به من طاقة المجتمع المصري، وأن الاهتمام بتربية تلك الفئات من أهم المؤشرات التي يقاس بها تقدمه، كما أن إهمالها يعد هدراً بشرياً وإنسانياً يصعب تعويضه.

لذا تتطلب الضرورة تقديم تصوراً مقترحاً لتربية الفئات المهمشة بمصر في ضوء بعض الاتجاهات الحديثة.

ويقصد بالتصور المقترح أنه إطار ونموذج يوضح كيفية تربية الفئات المهمشة بمصر في ضوء بعض الاتجاهات الحديثة.

(ب) أهمية التصور المقترح:

تتمثل أهمية التصور المقترح في الآتي:

- ١- أداة مساعدة في تكوين إطار منهجي يساعد في تربية الفئات المهمشة بمصر في ضوء بعض الاتجاهات الحديثة.
- ٢- أداة لازمة لحث المسؤولين عن التعليم في مصر على البحث عن صيغ التعليم المختلفة التي يمكن بها توصيل الخدمة التعليمية لهذه الفئات أينما وجدت.
- ٣- أداة فعالة في توضيح أهمية تجويد الخدمات التعليمية التي تقدم لبعض الفئات المهمشة، وكذلك إتاحة الفرصة للبعض الآخر لمواصلة تعليمهم؛ الأمر الذي يتبعه زيادة إنتاجية تلك الفئات ومن ثم زيادة الإنتاج الوطني.
- ٤- الاعتماد عليه في التنبؤ بطبيعة العلاقة بين تبني بعض الاتجاهات الحديثة في مجال تربية الفئات المهمشة، ومواجهة مشكلة التهميش التعليمي بمصر، والتنبؤ بالنتائج المترتبة على الأخذ بهذه الاتجاهات.

(ج) فلسفة التصور المقترح ومنطلقاته:

يعد التعليم هو الأداة التي يمكن بها للفئات المهمشة بمصر من أن ينهضوا بأنفسهم، وأن يحصلوا على وسيلة المشاركة الفعالة في مجتمعهم المصري، كما أن التهميش في التعليم يعد من أبرز المشكلات التي تواجهها مصر، ذلك التهميش الذي لا يعني فقط الحرمان بمطلق العبارة؛ حيث تزداد هذه المشكلات مع عجز الحكومة عن توفير الخدمات التعليمية لتلك الفئات، وفي حال توفيرها لا تقدم بالشكل الذي يتلاءم واحتياجاتها.

لذا يتطلب الأمر البحث عن بعض المداخل والأساليب والصيغ التعليمية المختلفة التي يمكن بواسطتها توصيل خدمة تعليمية ذات جودة لهذه الفئات.

إستناداً إلى ما سبق ينطلق التصور المقترح من عدة منطلقات:

- ١- التنمية الشاملة التي ينشدها المجتمع بصفة عامة والمجتمع المصري خاصة لن تتحقق إلا بمشاركة جميع أبنائه خاصة المهمشين منهم.
- ٢- تتعاظم أهمية التعليم باعتباره حق عالمي لجميع الأطفال، كما أن الحرمان منه يعرض هؤلاء الأطفال لخطر الانحراف.
- ٣- هناك بعض المداخل والأساليب والصيغ التعليمية المختلفة التي بدأت كثير من الدول الأخذ بها وتطبيقها؛ وذلك في محاولة جادة منها لتربية هذه الفئات والنهوض بها.

من هذه المنطلقات تتحدد فلسفة التصور المقترح الذي يسعى إلى تربية الفئات المهمشة بمصر في ضوء بعض الاتجاهات الحديثة.

(د) أسس التصور المقترح:

يؤسس التصور المقترح على عديد من المرتكزات من أهمها:

- ١- يعد التعليم الشامل مدخلاً لإصلاح العملية التعليمية في الدول النامية والمتقدمة، واستراتيجية أساسية للتعامل مع مصادر الإقصاء والتهميش والاستبعاد.
- ٢- تعد المستحدثات التكنولوجية فرصة لإحتواء الفئات المهمشة ورعايتها وإدماجها ضمن نسيج المجتمع، وتحويلها إلى عناصر منتجة وفعالة.
- ٣- يعد أسلوب التخطيط التربوي باستخدام الخرائط التعليمية أحد الاتجاهات الحديثة، التي يمكن استخدامها في رصد واقع الفرص التعليمية المتاحة لبعض الفئات المهمشة من ذوي الاحتياجات الخاصة، وأطفال المناطق العشوائية، والأطفال من سكان المقابر، وغيرها من الفئات المهمشة والمحرومة من التعليم، على مستوى القرى والمراكز والمحافظات، والذي في ضوئه يتم استشراف المستقبل، ووضع الرؤى المستقبلية لتوفير فرص التربية لهذه الفئات، وفي ضوء الظروف والإمكانات المتاحة والمتوقعة لكل منطقة.

- ٤- تعد مشاركة جهود المجتمع المدني أحد الاتجاهات التي يمكن عن طريقها تقديم الخدمات التعليمية للفئات المهمشة والمحرومة من التعليم خاصة في الأحياء الفقيرة والمناطق الريفية النائية.
- ٥- الاتجاه نحو اعتماد برامج ومؤسسات تعليم بعض الفئات المهمشة يمكن الأطفال المهمشين من الحصول على فرص تعليم جيدة وذات جودة عالية، وهذا بدوره يساعد على الاحتفاظ بهذه الفئات داخل تلك المؤسسات.
- ٦- فتح أبواب التعليم العالي لبعض الفئات المهمشة من ذوي الإعاقة، والتوسع فيه وعدم اقتصره على إعاقات معينة دون غيرها يمكن أن يؤدي إلى تنمية مهارات تلك الفئات، وتعزيز دافعيتهم لمواصلة التعليم العالي، كما أنه يساعد على تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية والمساواة بين الطلاب العاديين والمهمشين من ذوي الإعاقة.

(٥) أهداف التصور المقترح:

- في ضوء الفلسفة التي ينطلق منها التصور المقترح، والأسس التي يرتكز عليها، يمكن تحديد الأهداف التالية:
- ١- تهيئة البيئة المدرسية المصرية الداعمة للتعليم الشامل.
 - ٢- دمج التكنولوجيا في العملية التعليمية، وتوظيفها في الوصول إلى الفئات المهمشة من التعليم بمصر والذين يصعب الوصول إليهم.
 - ٣- استخدام الخريطة التعليمية كأحد أساليب التخطيط التربوي في توفير الفرص التعليمية لبعض الفئات المهمشة خاصة في المناطق المحرومة والنائية بمصر.
 - ٤- دعم جهود منظمات المجتمع المدني في مجال تربية الفئات المهمشة بمصر.
 - ٥- الاهتمام بجودة عملية التربية بصفة عامة وتربية الفئات المهمشة خاصة.

٦- دمج الفئات المهمشة من ذوي الإعاقة في الجامعات المصرية، وعدم اقتصره على إعاقات معينة دون غيرها.

(و) إجراءات التصور المقترح:

لتحقيق أهداف التصور المقترح يتطلب ذلك مجموعة من الإجراءات التي يمكن عن طريقها تربية الفئات المهمشة بمصر في ضوء بعض الاتجاهات الحديثة، وتتمثل هذه الإجراءات في الآتي:

- ١- صياغة التشريعات التعليمية الداعمة للتعليم الشامل، وتضمينها في قوانين التعليم.
- ٢- الأخذ بنظام الإدارة الذاتية للمدرسة من أجل الوصول إلى تمكين المديرين والمعلمين في المدارس، وأولياء الأمور والمعنيين بالعملية التعليمية في المجتمع المحلي من تحسين جودة المدرسة، ورصد التلاميذ المهمشين والعمل على استيعابهم وتضمينهم في العملية التعليمية.
- ٣- نشر ثقافة التعليم الشامل داخل المدرسة عن طريق عقد اللقاءات وإعداد النشرات لتوضيح أهمية تطبيقه داخل المدرسة.
- ٤- الاستعانة بالكوادر المتخصصة في مجال التعليم الشامل لتقديم الاستشارات الفنية فيما يتعلق بتطوير الأداء المدرسي في هذا المجال.
- ٥- تحديد الاحتياجات التدريبية للمعلمين والصعوبات التي يمكن أن تواجههم في ضوء فلسفة التعليم الشامل.
- ٦- تدريب المعلمين حول فلسفة التعليم الشامل وأفضل الطرق للتدريس والتقييم، وتلبية احتياجاتهم في مجال التعليم الشامل.
- ٧- تضمين التعليم الشامل ضمن برامج إعداد المعلم في مرحلة التعليم الجامعي والدراسات العليا لزيادة وعي معلم المستقبل بمفاهيم التعليم الشامل والجوانب المتعلقة به.

٨- تطوير المناهج الدراسية المقدمة لطلاب التعليم قبل الجامعي في ضوء فلسفة التعليم الشامل بحيث تنسم تلك المناهج بالمرونة لتلبية احتياجات الفئات المختلفة من الطلاب، تحفز على ثقافة تقبل الآخر، تدرب الطلاب على العمل الجماعي، اعتماد طرق تدريس تشجع على المناقشة وحرية التعبير والتفكير والاكتشاف مثل: طريقة المناقشة والمحاكاة والعصف الذهني وحل المشكلات ودراسة الحالة.

٩- تفعيل المشاركة المجتمعية لدعم التعليم الشامل؛ وذلك عن طريق توعية المجتمع المدني بأهمية تقبل تلك الفئات المهمشة، وعقد بروتوكولات شراكة وتعاون لتحمل مسئولية تعليم تلك الفئات ودعمها.

١٠- الاهتمام بالبنية الأساسية وإعدادها يعد أحد الأهداف الأولية لتوظيف المستحدثات التكنولوجية في مجال تربية الفئات المهمشة، ولا تقف حدود التجهيزات الخاصة بالبنية الأساسية عند حدود الإنتاج فقط بل تمتد إلى توفير الإمكانيات الخاصة بالتوصيل والعرض والاستخدام للأدوات والمواد المنتجة لخدمة هذه الفئات.

١١- تخطيط المواقف التربوية والتعليمية السليمة التي تضمن توظيف هادف لهذه المستحدثات في تحقيق أهداف التربية والتعليم والتنمية المعرفية لهذه الفئات.

١٢- تقدير احتياجات الفئات المهمشة من المستحدثات التكنولوجية والاستفادة منها يجب أن يكون نابغاً من هذه الفئات نفسها، وليست تقديرات أو توصيات لمؤسسات أو أفراد لم يعايشوا مشكلاتها وحاجاتها.

١٣- إنشاء هيئة عامة لتربية الفئات المهمشة على نمط الهيئة العامة لمحو الأمية وتعليم الكبار على أن تمثل تلك الهيئة على مستوى المحافظات والمراكز، يتم فيها دمج مهام الوزارات المختلفة في هيئة واحدة مستقلة تتبع رئاسة الجمهورية أو مجلس الوزراء مباشرة ويكون جزءاً من مهامها حصر هذه الفئات وتوفير قاعدة بيانات كاملة عنها.

١٤- إنشاء إدارة للتخطيط تابعة للهيئة وممثلة على مستوى المحافظات والمراكز، يكون من ضمن مهامها إعداد الخرائط التعليمية والتربوية لرصد الواقع الحالي للفرص التعليمية المتاحة لكل فئة من هذه الفئات والذي في ضوءه يتم استشراف المستقبل بوضع رؤى مستقبلية ببدائل متعددة يتم من خلالها اختيار البديل الأمثل في ضوء الإمكانيات المتاحة لكل منطقة وحسب احتياجات كل فئة.

١٥- زيادة وعي المجتمع المصري على كافة المستويات (السلطة- المؤسسات- الأفراد) بأهمية الدور الذي يقوم به المجتمع المدني خاصة في مجال دعم وتقديم الخدمات التعليمية للفئات المهمشة والمحرومة من التعليم.

١٦- دعم جهود المجتمع المدني من خلال مراجعة القوانين والتشريعات التي تعيق عمل الجمعيات الأهلية والتأكيد على الدور التربوي لها في خدمة الفئات المهمشة.

١٧- توفير كافة الوسائل والآليات اللازمة لنجاح مؤسسات المجتمع المدني في تحقيق أهدافها، مما يساعد على نشر ثقافة التطوع، ويزيد من دافعية المواطنين على المشاركة في دعم ورعاية هذه الفئات.

١٨- وضع قوانين وتشريعات جديدة تخدم الفئات المحرومة والمهمشة من التعليم.

١٩- تشجيع الشراكة مع الجهات الداخلية والخارجية وهيئات التمويل الدولية في مجال تربية الفئات المهمشة.

٢٠- إتاحة الفرصة لمشاركة الجمعيات الأهلية في وضع التشريعات والقوانين التي تنظم عمل منظمات المجتمع المدني في مجال التعليم بصفة عامة وتعليم الفئات المهمشة خاصة.

٢١- التنسيق والتعاون بين الجمعيات وبعضها البعض، وبين الجمعيات الأهلية وخبراء التربية في مختلف المؤسسات التربوية في تقديم الخدمات التعليمية للفئات المهمشة.

- ٢٢- تزويد الجمعيات الأهلية بالمعلومات والبيانات المتاحة عن أعداد الفئات المهمشة والمحرومة من التعليم كل في نطاقه.
- ٢٣- تشجيع الجمعيات الأهلية على توسيع أنشطتها لتشمل أطفال المناطق العشوائية، والأطفال بلا مأوى، والأطفال من سكان المقابر، وغيرها من الفئات المهمشة.
- ٢٤- نشر ثقافة الجودة والاعتماد داخل المؤسسات التي تقدم الخدمات التعليمية لتلك الفئات.
- ٢٥- التوسع في دعم جهود الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد لمساعدة كافة المؤسسات التعليمية الداعمة لتلك الفئات لتحسين جودة مخرجاتها من خلال آليات موضوعية وواقعية للتقويم الذاتي والاعتماد.
- ٢٦- التوسع في فرص التدريب والتأهيل لكل العاملين في مجال تقديم الخدمات التعليمية للفئات المهمشة والمحرومة من التعليم، بالتعاون مع الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد في مصر.
- ٢٧- تحديد الأقسام الأكاديمية بالتعليم الجامعي التي تتلاءم مع قدرات وإمكانات الفئات المهمشة من ذوي الاحتياجات الخاصة.
- ٢٨- تعديل طرق التعليم الجامعي بما يتلاءم مع قدرات وإمكانات هذه الفئات.
- ٢٩- تطبيق برنامج جامعي متكامل يعزز وينمي التنوع في الحرم الجامعي، ويتعامل مع القضايا المتعلقة بهذه الفئات ورفع الوعي بها.
- ٣٠- توعية الطلاب والأساتذة بطرق التواصل المختلفة مع هذه الفئات.
- ٣١- توافر أجهزة الأمن والسلامة في مؤسسات التعليم العالي والقاعات الدراسية.
- ٣٢- تفعيل برامج الإرشاد الفردي والجماعي لتعزيز دافعية هذه الفئات لمواصلة التعليم العالي.

٣٣- تفعيل مكتب خدمات لهذه الفئات في الحرم الجامعي لضمان التواصل معهم من خلال تقديم الخدمات المناسبة لاحتياجات كل طالب بناءً على طبيعة إعاقته.

ثالثاً: البحوث المقترحة

في ضوء نتائج البحث، والتصور المقترح، يقترح البحث الحالي إجراء الدراسات والبحوث الآتية استكمالاً لهذا البحث في مجال تربية الفئات المهمشة بمصر:

- ١- التعليم الشامل كمدخل لتربية الفئات المهمشة في مصر.
- ٢- تربية الفئات المهمشة في مصر بين الواقع والمأمول.
- ٣- واقع الخدمات التربوية التي تقدم لبعض الفئات المهمشة من ذوي الإعاقة بالجامعات المصرية.
- ٤- تصور مقترح لتربية الفئات المهمشة بمصر في ضوء خبرات بعض الدول.

مراجع البحث

أولاً: المراجع العربية

إبراهيم محمد إبراهيم (٢٠٠٦م): "دور مؤسسات المجتمع المدني في تحقيق أهداف التعليم للجميع، تجارب دولية"، مجلة آفاق جديدة في تعليم الكبار، ع(٤)، تصدر عن مركز تعليم الكبار، جامعة عين شمس، ص ص ٣٩-٥٨.

أحمد الطيب محمد، حسين بشير، عبد المطلب أمين القريطي، محمد عطيه خميس (٢٠٠٤م): ندوة توظيف المستحدثات التكنولوجية والإعلامية في تعليم الفئات المهمشة، المؤتمر السنوي الثاني عشر بعنوان: "التعليم للجميع- التربية وآفاق جديدة في تعليم الفئات المهمشة بالوطن العربي"، في الفترة من ٢٨-٢٩ مارس، كلية التربية، جامعة حلوان، ص ص ٨٣-١١٧.

أميرة عبد السلام (٢٠١٨م): "التربية وتمكين المرأة لتنمية المجتمع"، مجلة كلية التربية، جامعة المنوفية، عدد خاص، السنة الثالثة والثلاثون، ص ص ١١٦-١٢٤.

إيمان أحمد هاني محمود (٢٠٠٨م): الخريطة المدرسية لمدارس الفصل الواحد بمحافظة الشرقية" الواقع والاحتياجات المستقبلية"، رسالة ماجستير، كلية التربية، جامعة الزقازيق.

المجلس الأعلى لشئون الأشخاص المعوقين في الأردن (٢٠٠٩م): وثيقة المعايير، عمان.

المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (٢٠٠٠م): الاستراتيجية العربية للتربية السابقة على المدرسة الابتدائية، تونس.

الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد بالتعاون مع اليونيسف (٢٠١٤م): وثيقة معايير ضمان جودة واعتماد مؤسسات التعليم المجتمعي، الإصدار الأول، ديسمبر ٢٠١٤م.

اليونسكو (٢٠٠٠م): التقرير النهائي للمؤتمر الإقليمي حول التعليم للجميع في الدول العربية، المؤتمر العربي الأول حول التعليم للجميع، القاهرة.

اليونيسف (٢٠١٣م): متاح على الموقع: <https://www.unicef.org/lar>

الأمم المتحدة (٢٠٠٦م): اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والبروتوكول الاختياري، متاح على الرابط: <http://www.Un.Org/l-disabilities/l-documents/l-convention/l-convoptport-a.pdf>.

جمال علي خليل الدهشان (٢٠١٨م): "توظيف تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في رعاية وتعليم ذوي الاحتياجات الخاصة"، مجلة كلية التربية، جامعة المنوفية، عدد خاص، السنة الثالثة والثلاثون، ص ١-٢٤.

جمال علي خليل الدهشان (٢٠١٨م): كلمة رئيس المؤتمر، المؤتمر العلمي الثامن (الدولي الرابع) لكلية التربية بعنوان "تربية الفئات المهمشة في المجتمعات العربية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة: الفرص والتحديات، في الفترة من ١١ - ١٢ سبتمبر ٢٠١٨م، كلية التربية، جامعة المنوفية.

جمال علي خليل الدهشان، أماني محمد شريف عبد السلام (٢٠١٨م): "دور الجمعيات الأهلية في تلبية الاحتياجات التعليمية للفئات المهمشات من التعليم بمحافظة أسيوط"، مجلة كلية التربية، جامعة المنوفية، عدد خاص، السنة الثالثة والثلاثون، ص ١-٤٢.

جمهورية مصر العربية، مجمع اللغة العربية (١٩٩٠م): المعجم الوجيز، القاهرة، طبعة خاصة بوزارة التربية والتعليم.

جمهورية مصر العربية، وزارة التربية والتعليم (٢٠١٧م): القرار الوزاري رقم (٢٥٢) الصادر في ٢٠١٧/٨/٥م، بشأن قبول التلاميذ من ذوي الإعاقة البسيطة بمدارس العليم العام.

خالد عوض مؤنس، أمجد عزت جمعة (٢٠١٣م): "ملاحم التعليم الجامع والصديق في شخصية الرسول صلى الله عليه وسلم"، ورقة عمل مقدمة إلى اليوم الدراسي: التأصيل الإسلامي في علم النفس، الجامعة الإسلامية، غزة، ص ١-٢٢.

رانيا وصفي عثمان (٢٠١٨م): "متطلبات تطبيق التعليم الشامل لتمكين بعض الفئات المهمشة في مصر في ضوء تجارب بعض الدول"، مجلة كلية التربية، جامعة المنوفية، عدد خاص، السنة الثالثة والثلاثون، ص ٣٣٤-٣٧٢.

رئيس الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد (٢٠١٥م): أولوية لتعليم الفقراء المهمشين، ومعايير جودة للمدارس في المحافظات، متاح على: ahram.Org.eg

زينب محمود شقير (٢٠١٨م): "الفئات المهمشة بين الرعاية والإهمال قديماً وحديثاً"، مجلة كلية التربية، جامعة المنوفية، عدد خاص، السنة الثالثة والثلاثون، ص ٥٣-٦٤.

سعودي محمد حسن (٢٠١٢م): "دور الجمعيات الأهلية في الحد من التهميش الاجتماعي الموجه ضد المرأة المعاقة"، مجلة دراسات في الخدمة

الاجتماعية والعلوم الإنسانية، ع(٣٣)، ج(٢)، ص ص ٥٣٥-٥٨٦.

سلامة صابر محمد العطار، سعيد محمود مرسي (٢٠١٨م): "الحق في التعليم مدخل لتوفير الاحتياجات التربوية للمهمشين من أجل التنمية الشاملة"، مجلة كلية التربية، جامعة المنوفية، عدد خاص، السنة الثالثة والثلاثون، ص ص ١٤٧-١٥٤.

سليمان عبد ربه (٢٠٠٢م): "الجهود التربوية للجمعيات الأهلية في مصر"، مجلة التربية، جامعة عين شمس، السنة الخامسة، ع(٦).

سمر أبو مرزوق (٢٠٠٧م): "برنامج التعليم الجامع بين الفكرة والتطبيق في قطاع غزة"، ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر العلمي الأول بعنوان: التربية الخاصة بين الواقع والمأمول، مصر، جامعة بنها.

صبحي شعبان شرف (٢٠١٨م): كلمة مقرر المؤتمر، المؤتمر العلمي الثامن (الدولي الرابع) لكلية التربية بعنوان: "تربية الفئات المهمشة في المجتمعات العربية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة: الفرص والتحديات"، في الفترة من ١١ - ١٢ سبتمبر ٢٠١٨م، كلية التربية، جامعة المنوفية.

طارق محمد عبد الرحيم مهنا (٢٠١٨م): توظيف استراتيجية التعليم الجامع لدى مديري مدارس وكالة الغوث الدولية بمحافظات غزة وعلاقته برفع مستوى الكفاءة المهنية للمعلمين، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية بغزة، عمادة البحث العلمي والدراسات العليا، كلية التربية.

عاطف بدر أبو زينة (٢٠٠٤م): "آليات تلبية المدرسة الابتدائية للاحتياجات التربوية والاجتماعية لطفل المناطق العشوائية"، مجلة التربية، تصدرها الجمعية المصرية للتربية المقارنة والإدارة التعليمية، السنة السابعة، ع(١١)، مارس ٢٠٠٤م، ص ص ١٨٥ - ٢٤٨.

عبد الباقي عرفه (٢٠١٢م): توعية المجتمع بفئات الإعاقة، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة.

عبد العزيز عبد الله السنبل (٢٠٠٢م): التربية في الوطن العربي على مشارف القرن الحادي والعشرين، ط١، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية.

عبدالله بيومي (٢٠١٣م): "أساليب مواجهة مشكلات الحرمان والتهميش في مجال محو أمية الكبار"، المؤتمر السنوي الحادي عشر لمركز تعليم الكبار، جامعة عين شمس، بعنوان "الارتقاء بتعليم الكبار في الوطن العربي وصولاً لمجتمع المعرفة"، في الفترة من ٢٧-٢٩ أبريل ٢٠١٣م، ص ١٩٧-٢٠٩.

عبير طوسون أحمد (٢٠١٧م): "واقع الخدمات المساندة وعلاقته بمستوى رضا الطالبات ذوات الإعاقة البصرية عن الحياة الجامعية بكلية التربية- جامعة القصيم"، مجلة العلوم التربوية، ع(١)، ج(٢)، يناير ٢٠١٧م، ص ١٦٩-٢٠٥.

علي جبلي، آخرون (٢٠٠٧م): "الفقر في مصر بين الاجحاف والإنصاف، رؤية مستقبلية"، المؤتمر التاسع، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة.

علي عبد رب النبي حنفي (٢٠١٨م): "التعليم العالي لذوي الإعاقة- الواقع، المتطلبات، دور الخدمات المساندة"، ذوو الإعاقة السمعية نموذجًا"، مجلة كلية التربية، جامعة المنوفية، عدد خاص، السنة الثالثة والثلاثون، ص ٢٤٠-٢٨٥.

عمر مكي صغير، ميساء علي الروابدة (٢٠١٢م): "رعاية السنة النبوية لذوي الحاجات الخاصة والعامة"، مجلة الثقافة والتنمية تصدرها جمعية الثقافة من اجل التنمية، السنة (١٢)، ع(٥٧)، يونيو ٢٠١٢م، ص ١٧-٣٥.

فاطمة علي أبو الحديد (٢٠٠٨م): أطفال بلا مأوى، دار المعارف، القاهرة.

مازن العطل (٢٠١٦م): درجة ممارسة معلمي وكالة الغوث الدولية بمحافظة غزة للمنحى الجامع للتعليم والتعلم وسبل تطويره، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة.

محسن معوض (٢٠١٢م): قضايا التهميش والوصول إلى الحقوق الاقتصادية والاجتماعية نحو مقاربات جديدة لمكافحة التهميش في العالم العربي، القاهرة، ديسمبر ٢٠١٢م، متاح على الموقع: www.Pdf.factory.Com

محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي (١٩٩٤م): مختار الصحاح، القاهرة، دار المعارف.

محمد سيف الدين فهمي (٢٠٠٠م): التخطيط التعليمي، أسسه، أساليبه، ومشكلاته، ط (٧)، القاهرة، الأنجلو المصرية.

محمود محمد عودة (٢٠٠٣م): "الواقع الثقافي للأطفال في مصر، تحليل نقدي"، ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر الأول لشبكة الحقوق الثقافية لطفل العشوائيات مسئولية مجتمعية، قصر ثقافة الطفل، القاهرة.

مركز الملك فهد للجودة (٢٠١١م): معايير أفضل الممارسات في جودة التعليم المدرسي، المملكة العربية السعودية، الإحساء.

مكتب التربية لدول الخليج العربي (٢٠١١م): النموذج التنظيمي للجودة والاعتماد المدرسي، المملكة العربية السعودية، الرياض.

منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (٢٠٠٥م): مبادئ توجيهية بشأن التعليم الجامع، باريس.

منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (UNESCO): التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع لعام ٢٠٠٠-٢٠١٥م "الإنجازات والتحديات".

منير عبد الله حربي (٢٠٠٣م): "دراسة تطبيقية في التخطيط المكاني لمركز كفر الزيات بمحافظة الغربية"، مجلة كلية التربية، جامعة طنطا، مج

(٦)، ع (١٠).

نادية حليم (٢٠١٤م): "أطفال الشوارع المشكلة والحل"، المجلة الاجتماعية القومية،
يصدرها المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة،
مج(٥١)، ع(٢)، مايو ٢٠١٤م، ص ص ١-١٥.
هانم خالد محمد محمد سالم (٢٠١٨م): "خريطة تعليمية مقترحة لتحقيق العدالة
التربوية لبعض الفئات المهمشة من ذوي الاحتياجات الخاصة
بمحافظة الشرقية"، مجلة كلية التربية، جامعة المنوفية، عدد خاص،
السنة الثالثة والثلاثون، ص ص ٨٢ - ١٣٢.

ثانياً: المراجع الأجنبية

- Dakar Framework For Action (2000): Education For All, Meeting our
Collective Commitment: available at <http://llwww2.unesco.org/lwefl/en-conl>.*
- Disability standards for Education In Asturalia (2005): Asturalia, Me.
Donnelly, Verity (2010): Teacher Education For Inclusion-
International Literature Review, European Agency for
Development in Special Needs Education.*
- Falvey Mary a. And Givner Christine C. (2005): Creating an Inclusive
Association For Supervision and School, 2nd Edition,
Curriculum Development, available at <http://llwww.ascd.org/publications/books/105019/chapters/what-is-an-inclusive-school-%c2%A2.aspx>.*
- Hutter, Bridget & O Mahony, Joan (2004): The Role of civil Society
Organizations in Regulating Business. Discussion
Paper No.26. London: The London School of
Economics and Political Science.*
- Li, Yuejin (2012): The Role and Development of Grassroots NGOs in
Eastern China". Master Thesis Submitted to Faculty of
Social Science and Technology Management at
Norwegian University of Science and Technology.
Gjovik: Norwegian University of Science and
Technology.*
- Pospisilova, Tereza (2002): Grassroots Volunteering: Definitions,
Concepts and Themes. Overview of the Literature.
Brussels; European Commission.*

- Special Education (2004): special Education- Alberta- standards for Handbooks, manuals, Edmonton, Alberta, Kanada.*
- The National Commission for the Accreditation of Special Education Services (2009): available at <http://www.ncases.org>.*
- Unesco (2010): Higher Education in the Twenty- first century vision Action. Arab Region Conference on Higher Education, Beirut.*